المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية
تخصص دراسات استراتيجية ودولية
الدفعة السابعة

تنافس القوى العظمى على الطاقة في أفريقيا
حالة التنافس الصيني الأمريكي على منطقة غرب أفريقيا

إعداد الطالب:
إتيم يوغرطة

إشراف الأستاذ:
د. محمد كريم خيذر

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وعرفان

بعد حمد الله عزّ وجلّ

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى

الدكتور ***"محمد كريم خيذر"*** *على*

قبوله الإشراف على هذا العمل ولم يبخل عليّ بنصائحه

القيّمة والمفيدة.

وكل الشكر إلى كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

عائلتي

أصدقائي

وزملائي.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

المحتويات

فهرس الأشكال

مقدمة 1

الاطار المنهجي والمفهومي والنظري للدراسة 4

أولا: الاطار المنهجي.....4

ثانيا: الإطار المفهومي والنظري 5

الفصل الأول: النفط، المفهوم، التطور والأهمية

تمهيد 7

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والأهمية الإستراتيجية للنفط.....8

المطلب الأول: تحديد المفاهيم 8

المطلب الثاني: أهمية النفط ومكانته الإستراتيجية 13

المطلب الثالث: تاريخ النفط وتطور 18

المبحث الثاني: جيوسياسة النفط في أفريقيا 24

المطلب الأول: المعطيات النفطية في أفريقيا 24

المطلب الثاني: أهم طرق الإمداد في أفريقيا.....29

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للنفط في أفريقيا.....37

الفصل الثاني: محددات التنافس الأمريكي-الصيني وآلياته على نفط غرب أفريقيا

تمهيد.....40

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لنفط غرب أفريقيا 41

المطلب الأول: تحديد المنطقة 41

المطلب الثاني: الأهمية النفطية لمنطقة غرب أفريقيا 44

المبحث الثاني: مظاهر التنافس وآلياته.....47
المطلب الأول: السياسة النفطية الأمريكية في غرب أفريقيا 47
المطلب الثاني: السياسة النفطية الصينية في غرب أفريقيا 53

الفصل الثالث: تداعيات التنافس الأمريكي-الصيني على المنطقة

تمهيد.....57
المبحث الأول: التداعيات السياسية والأمنية 58
المطلب الأول: الإرهاب وعدم الاستقرار في دول غرب أفريقيا.....58
المطلب الثاني: التواجد العسكري في المنطقة.....62
المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية والبيئية 64
المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية 64
المطلب الثاني: التداعيات البيئية 68
الاستنتاجات 70
خاتمة 70
قائمة المراجع 72

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01: خريطة استهلاك الدول للنفط 2015 17

الشكل رقم 02: توزيع احتياطي النفط في العالم 25

الشكل رقم 03: خريطة توزيع الموارد الطبيعية في أفريقيا..... 28

الشكل رقم 04: خريطة تمثل البحر الأبيض المتوسط 29

الشكل رقم 05: خريطة تمثل مضيق جبل طارق..... 30

الشكل رقم 06: خريطة تمثل قناة السويس..... 32

الشكل رقم 07: خريطة تمثل طريق رأس الرجاء..... 34

الشكل رقم 08: خريطة تمثل مضيق باب المندب 36

الشكل رقم 09: خريطة تمثل دول غرب أفريقيا..... 43

مقدمة:

يحظى موضوع الطاقة باهتمام الدارسين في حقل العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية وكذلك يوليه المهتمون بصناعة الطاقة وتجارتها وجماعات المصالح فيها مكانة معتبرة، كما يلقى عناية كبيرة لدى صناع القرار، ذلك لأهميته المتعاظمة في حياة الشعوب وتطورها، وبدون هذا المصدر الحيوي تتوقف عجلة التنمية وتتعطل الحركة.

تحتل الطاقة وفي قلبها النفط مكانة مرموقة في الأعمال الدبلوماسية والمخططات الإستراتجية وتنافس القوى الدولية، ومن أجل الطاقة تحرك الجيوش وتنشأ القواعد العسكرية وتعقد التحالفات، وتنفق الأموال وتبرم الصفقات. وفي المناطق الغنية بمصادر هذه الثروة تتشكل الجيولوجيا التي تضفى طابعا مميزا على الجغرافيا من حيث الجاذبية والتنافس والصراع.

ويبقى الوصول إلى الطاقة شرطا ضروريا لتطوير المجتمعات الحديثة وتنميتها، ويعد النفط من بين كل مصادر الطاقة المتاحة أساسيا بصفة خاصة للنقل. لقد كان للصدمة النفطية تأثير بليغ في منتصف السبعينات وكانت انعكاساتها شديدة على اقتصاديات الدول المصنعة، وقد لوحت القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة باستخدام القوة، كما شهد العالم جراء ذلك حركية دبلوماسية مكثفة.

لقد شهد استهلاك الطاقة النفطية تطورا منقطع النظير مع انتشار التصنيع ونمو الروح الاستهلاكية، وصعود القوى الجديدة على المسرح الدولي وعلى رأسها الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا. لكن من بين هذه الدول كانت الصين هي الأكثر استهلاكا، حيث زاد استهلاكها إلى أربعة أضعاف من النفط لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وذلك لحاجة الصين إلى هذه المادة لنمو اقتصادها القوي والمتسارع، وهو ما أدى إلى تحريك الدبلوماسية الصينية وسعيها الحثيث وراء مواطن هذا العامل الحيوي.
ولما كانت القارة الإفريقية تحوز قسطا وافرا منه، وخصوصا في خليج غينيا من منطقة غرب إفريقيا، غدت محل جذب للقوى المتنافسة، ومنها الوافد الجديد المتمثل في جمهورية الصين الشعبية، التي دخلت شركاتها الاقتصادية القارة الإفريقية واستخدمت دبلوماسية ناعمة.

وأعادت بعث إفريقيا ووضعها في قائمة اهتمام التنافس الدولي. وأصبحت الصين في 2013 المستورد الأول للنفط أمام الولايات المتحدة. وتهتم الصين بمنطقة الخليج العربي والقارة الإفريقية لتحقيق مبتغاها.

لقد أثار هذا الحضور المتزايد للصين في مجالات الثروات الطبيعية والتعدينية وخصوصا في قطاع النفط غضب الولايات المتحدة. وتشكلت فرق التفكير والبحث،

وصيغت التقارير السرية، وغدا موضوع وصول الصين إلى النفط الإفريقي محل نقاش الكونجرس باعتباره يمس المصالح الحيوية لبلدهم، ويقود إلى حرب على الموارد في إفريقيا. حيث يمثل النفط اليوم الموضوع الرئيسي للمبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وإفريقيا. ومعظم الشركاء التجاريين الأفارقة مع الصين هي دول نفطية باستثناء جنوب إفريقيا وكذلك الولايات المتحدة.

لقد أصبح خليج غينيا محل تنافس هاتين القوتين لما يختزنه من احتياطات معتبرة. وهو ما دفع الشركات النفطية إلى زيادة البحث والتنقيب في هذه المنطقة، و إلى مزيد من الصراع الخفي والعلني بين الصين والولايات المتحدة. وغدت القارة الإفريقية مسرحا لرهان طاقوي كبير بينهما.

لقد انتقل الصراع بين الطرفين من المجال الاقتصادي والطاقوي خصوصا إلى المجالات الإستراتجية العسكرية والأمنية. ولعل من بين أهداف إنشاء (الأفريكوم) هو احتواء الوجود الصيني في القارة والإبقاء على احتكار السيطرة الأمريكية على النفط والمعادن الثمينة.

وإذا كانت الصين تراهن على بضائعها رخيصة الثمن وأياديهاالعاملة، وغضها الطرف عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتقديمها التسهيلات المختلفة، وعلى أزيد من مليون صيني في القارة، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة تركز على الأمريكيين من أصول إفريقية وتستخدم اللولبيات الإنجليكانية لوقف التقدم الصيني في القارة بالإضافة إلى استعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولم يتمكن أبناء القارة الإفريقية من استغلال هذا التنافس بين القوتين لتنمية القارة، وذلك بفعل غياب إستراتجية مشتركة قارية يفعلونها عبر الإمكانات المتاحة، وبواسطة سياسة تفاوضية تثمر شراكة حقيقية ونتائج مثمرة في القطاعات التنموية المختلفة. وفي غياب ذلك تبقى القارة محل صراع الأقوياء من أجل نهب خيراتها واستغلال ثرواتها، وهو ما يعرض دولها لعدم الاستقرارالاجتماعي والسياسي وللأخطار والتهديدات واسعة المدى وطنيا وإقليميا ودوليا.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولا: الإطار المنهجي

أ- **المشكلة البحثية:** موضوع الطاقة كان ولا يزال محل اهتمام مختلف الفاعلين الدوليين لمكانته الكبيرة في حياة المجتمعات. ومنابع الطاقة تصنع جيولوليتيكا متميزة لجغرافية احتوائها. وفي هذا الإطار يتم طرح المشكلة البحثية التالية:

إلى أي مدى تشكل الطاقة السلوك التنافسي للولايات المتحدة والصين في منطقة غرب إفريقيا؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي آليات هذا التنافس؟
- ما هي تداعيات هذا التنافس على القارة من جهة ومصالح الطرفين المتصارعين من جهة أخرى؟

ب- **المجال الزماني:** تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية التي جاءت مع الحضور الصيني الاقتصادي إلى إفريقيا عام 2000.

ت- **المجال المكاني:** تركز هذه الدراسة على منطقة غرب إفريقيا.

ث- **المجال الموضوعي:** تركز هذه الدراسة على التفاعلات الصراعية والتعاونية الأمريكية الصينية في مجال الطاقة خصوصا.

ج- **الفروض العلمية:**

1- كلما زادت أهمية المنطقة زاد التنافس عليها

2- يتوقف مستوى حدة التنافس على الصور المدركة للتهديد.

ح- **الأهمية العلمية:** تسعى هذه الدراسة إلى الحصول على المعرفة والمعلومات المتعلقة بالمنطقة وأهميتها الجيواستراتجية.

خ- **الأهمية العملية:** تسهم هذه الدراسة في تقديم بعض النتائج التي يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

د- **المنهج المستخدم:** منهج دراسة حالة الذي يدرس حالة واحدة في السياق الذي توجد فيه حالة التنافس على الطاقة في غرب إفريقيا.

ذ- **أدوات جمع البيانات:** التوثيق من كتب ومقالات ومواقع.....

ثانيا:الإطار المفهومي والنظري:

أ- **الإطار المفهومي:** تعرف هذه الدراسة وتحدد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع: النفط، أمن الطاقة، التنمية، الجيوبوليتيك

ب- **الإطار النظري:** تستخدم هذه الدراسة نظرية المباريات في تفسير سلوك المتنافسين، ذلك أن عملية التنافس تمثل لعبة بين الصين والولايات المتحدة، يسعى كل طرف إلى تعظيم مكاسبه وتقليل خسائره.

فتستخدم نظرية اللعب في دراسة المسائل المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب وتجنب الخسائر، فالمنافسة بين الدول على الأسواق التجارية مثالا تعتبر لعبة، فهي تفترض وجود مجموعة من متخذي القرارات تتداخل أهدافهم، و يعمل كل واحد منهم على تحقيقها، بحيث يتوفر لكل واحد منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على المواقف الذي يتعاملون جميعا معه، وخططهم واستراتيجياتهم الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم، وإنما تأخذ في عين الاعتبار كذلك مصالح الآخرين.

وتعد مسألة التنافس على النفط الإفريقي لعبة دولية بين مجموعة من الفواعل الدولية، وتسعى من خلال تبنيها استراتيجيات مختلفة من أجل تحقيق أهداف متماثلة، تتعلق بتأمين الإمدادات النفطية والسيطرة على المناطق النفطية في العالم حيث يسعى كل طرف إلى تحديد الأطراف الأخرى وتحقيق اكبر المكاسب على حسابها.

ت- **الأدبيات السابقة:** هناك مجموعة من الكتابات والمنشورات التي تتعرض لموضوع الطاقة في غرب إفريقيا، وخصوصا في خليج غينيا، إلا أنها لم تتعرض لموضوع التنافس بين الصين والولايات المتحدة والتداعيات على المنطقة. وتأتي هذه الدراسة لتسهم في تغطية بعض الثغرات.

خطة الدراسة

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة فصول يتضمن كل فصل مبحثين، ويشير الفصل الأول إلى القضايا المفهومية والنظرية وإلى أهمية النفط ومكانته.

يشير الفصل الثاني إلى التنافس على النفط في منطقة غرب إفريقيا بين الصين والولايات المتحدة والآليات المستخدمة في ذلك.

يعالج الفصل الثالث تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على المنطقة من الناحية الاقتصادية والسياسية والبيئية.

ثم استنتاجات.

الفصل الأول
النفط: المفهوم، التطور والأهمية

تمهيد

يحظى موضوع الطاقة باهتمام الدارسين والمنظرين، حيث أصبح موضوع النفط قطعة أساسية من حقل العلوم الاقتصادية، العلاقات الدولية، السياسات العامة، النظم السياسية المقارنة والدراسات الإستراتيجية. كما يلقى اهتماما كبيرا لدى المهتمين بموضوعات الطاقة وقضايا الاقتصاد. ومن جهة أخرى يشهد اهتمام صناع القرار، وذلك لتأثيراته الكبيرة في السياسات الدولية. وغدا مصدر لكثير من الصراعات و التنافس بين مختلف الفاعلين الدوليين.

وسيعالج هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والأهمية الإستراتيجية للنفط

وظفت الدراسة العديد من المصطلحات التي تحتاج إلى الضبط، حتى يتضح المعنى المقصود منها، ومن أهم هذه المفاهيم التي يستلزم الأمر توضيحها إما لغموضها أو لكثرة استعمالها.

المطلب الأول: تحديد المفاهيم

1.مفهوم النفط:

هو مصدر من مصادر الطاقة و يشكل إضافة إلى الغاز والفحم ما يعرف بالوقود الاحفري. النفط هو كربون تكون من مواد عضوية تحللت تحت سطح الأرض عبر ملايين السنين وتحولت إلى سائل يطلق عليه اسم "النفط الخام".

يوجد عدة أنواع من النفط الخام كل واحد منها يعبر عن تركيبة مادية وكيميائية مختلفة، وأهم مقياسين للتمييز بين أنواع النفط هما الكثافة والمحتوى من الكبريت. فالكثافة تعبر عن خفة النفط، أما المحتوى من الكبريت فهو تمييز بين" النفط الحلو" النفط الحامض المتوسط" و"النفط الحامض"[1].

2. مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية مفهوما متشبعا يحمل عدة معاني ويرتبط بالكثير من المواضيع المهمة، ويمكن تعريف هذا المصطلح بأنه: عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة، والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والتعليمية والسياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات من أجل نمو المجتمع والوصول بالأفراد إلى الرفاهية والسعادة.[2]

أما التنمية الاقتصادية فهي عملية واعية ينتقد بمقتضاها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك بتحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية بهدف الزيادة في الإنتاج الكلي من السلع والخدمات، بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية، وهذا يقتضي إحداث تغييرات في مجالات مختلفة، وذلك بغية تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والفردي الحقيقي بما يجلب الرفاهية إلى أفراد المجتمع، خلال فترة زمنية معينة.[3]

3. مفهوم أمن الطاقة:

أصبح مفهوم الأمن النفطي أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من المفاهيم التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة. ويحظى بأهمية متزايدة من ناحية موقعه ضمن أولويات السياسة الداخلية و الخارجية. فأضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة وتأمين الحدود.

إن المفهوم التقليدي لأمن الطاقة يرتكز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار معقولة. فعلى هذا الأساس يكمن جوهر أمن الطاقة في تامين الدخول للنفط والأنواع الأخرى للوقود، فامن الطاقة لأي دولة يتحقق عندما تتوافر لديها موارد للطاقة بصفة كافية، وعليه تجنب أزمات الطاقة.

---

[1]- د. يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015. ص.35 .

[2]- بوكاري كندو، **دور النزاعات والحروب في إعاقة التنمية في أفريقيا**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: أفريقيا: الحاضر وآفاق المستقبل، (النيجر: الجامعة الإسلامية بالنيجر بالتعاون مع المركز العالمي بالدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وجامعة ناصر بليبيا) بتاريخ 10-2008/12/11، ص 3

[3]- حسين عبد الحميد رشوان، **التنمية اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا** (الإسكندرية: مؤسسة سباب الجامعة،2009)، ص 126.

فأزمة الطاقة هي الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي الاقتصادي.[1]

فالاتجاه التقليدي ركز على امن العرض كأساس لأمن الطاقة، حيث ارتبطت أزمات الطاقة التي شهدها القرن العشرين بنقص الإمدادات الكافية من الطاقة.

إلا أنه منذ الأزمة النفطية عام 1973 شهد سوق الطاقة العالمي مجموعة من الأزمات والتحولات لم ترتبط بوقف الإمدادات مما تطلب إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة.

ومن أهم هذه التحولات هو بروز فكرة "وطنية الطاقة"[2]. فوقف الإمدادات لم يعد سلاحا ملائما يمكن أن تستخدمه الدول المنتجة كسلاح استراتيجي في علاقاتها الدولية، وإنما بدلا من ذلك اتجهت حكومات تلك الدول إلى السيطرة على هذا القطاع الاقتصادي المهم من خلال التأميم. كما اتجهت غالبية الدول النامية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة، وذلك بهدف التحكم في سلسلة الطاقة.

وعلى الجانب الأخر لجأت الدول المستوردة إلى تبني فكرة "وطنية الطاقة" بشكل مختلف من خلال التركيز على تطوير بدائل الطاقة التقليدية، بهدف تقليل واردات النفط.

يضاف لذلك ما بدأت تطرحه بعض الدراسات في قائمة طويلة من التهديدات لأمن الطاقة ومن بينها: النزاعات المسلحة، القرصنة، الكوارث الطبيعية، عدم الاستقرار السياسي والجماعات الإرهابية (يطلق عليها إرهاب النفط).

فكل هذه التحولات دفعت الباحثين إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة. فالحديث على امن العرض لم يعد كافيا. رغم انه منذ الأزمة النفطية الأولى 1973م هناك مناقشة مكثفة لمفهوم امن الطاقة، فلا يوجد اتفاق بين الباحثين بشان تعريف محدد لمفهوم امن الطاقة.

فهناك اتجاه يركز على قضية امن الطاقة كقضية اقتصادية كما هناك من يميل إلى ربط المفهوم بقضايا البيئة[3].

فيتم التركيز على فكرة الطاقة البديلة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تأميم قطاع الطاقة كما في روسيا، أو التركيز على الاكتفاء الذاتي مثل حالة الهند، والتنوع في مصادر الطاقة كما في الصين.

---

[1]- د. خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 52.
[2]- نفس المرجع، ص 57.
[3]- د. خديجة عرفة محمد، المرجع السابق ص 58.

إن جميع الدول الصناعية تتفق في سياستها الخاصة بأمن الطاقة على المبادئ التالية:

- تنويع مصادر وواردات الطاقة.
- تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط.
- ضمان أسعار النفط الرخيصة.

أما الدول المصدرة لمصادر الطاقة لم تعد تركز على استخدام النفط كسلاح استراتيجي وإنما أصبح محور التركيز هو التأميم وإحكام قبضة الدولة على قطاع الطاقة[1].

ويعرف البنك الدولي أمن الطاقة على أنه:

"التأكد من أن الدول يمكنها أن تنتج وتستخدم الطاقة باستدامة، وبسعر مناسب وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقليل الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تسهيل الدخول لخدمات الطاقة الحديثة"[2].

وهناك من يطرح تعريفا لأمن الطاقة على أساس أنه يقوم على مكونين:

1) عولمة نظام تأمين الطاقة، ويقصد بذلك إدماج دول مثل البرازيل والهند والصين في المنظومة العالمية الخاصة بالتجارة والاستثمار في الطاقة بدلا من تركيزهم على التعاون الثنائي.
2) تأمين منظومة إنتاج وتوريد الطاقة بكافة مراحلها حيث أن أي قصور في هذه العمليات من شانه خلق اضطرابات وعدم استقرار مع التأكيد على أن تحقيق الهدفين ليس بالأمر السهل.

كما طرح "سبنسر ابرهام" وزير الطاقة الأمريكي السابق تعريفا لمفهوم الطاقة يقوم على إقامة توازن بين الإنتاج المتزايد وبين تجدد التركيز على الاستخدام النظيف والفعلي للطاقة، والالتزام بالمشاركة الدولية مع الدول المستهلكة والمنتجة، وتوسيع وتنويع مصادر الإمدادات، وتشجيع القرارات المتعلقة بالطاقة التي تسيرها الأسواق التنافسية والسياسات العامة التي تحفز النتائج الفعالة[3].

4. المقاربة الجيوبوليتيكية

نبحث في تأثير الموقع الجغرافي وما فيه من موارد على سلوك الدول الخارجي، وما إذا هذا السلوك يتجه إلى الصراع الحرب أم إلى التعاون والتنافس، وكيف أن الجغرافيا تؤثر في السياسة، بذلك تسمح لنا المقاربة الجيوبوليتيكية من تفسير الظواهر المعقدة والمتشابكة التي تميز العلاقات الدولية، وهذا ما نلاحظه فيما يتعلق بالمناطق التي تحتوي على منابع

[1]- نفس المرجع، ص 59.
[2]- نفس المرجع، ص. 63
[3]- د. خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص. 64.

النفط في العالم، وأهميته البالغة بالنسبة للدول المستهلكة، ونخص بالذكر منها قارة أفريقيا التي اصبحت محل أنظار القوى التي تسعى من أجل زيادة هيمنتها على العالم.

ومن رواد علم الجيوبوليتيك هالفورد جون ماكندر (1861-1918) فتحدث على نظرية الأرض الداخلية قائلا إن الدول التي تسيطر على الأراضي بين ألمانيا وسيبيريا سيكون بإمكانها أن تسيطر على العالم.

"من يحكم أوروبا الشرقية يحكم الأرض الداخلية، من يحكم الأرض الداخلية يحكم الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم".

فتتضافر مختلف أبعاد الجغرافيا السياسية حول أهمية موقع الدول على الخريطة العالمية. فبالنسبة للمحللين الجيوسياسيين ثمة صلة مهمة بين الموقع والثروة والقوة.

المطلب الثاني: أهمية النفط ومكانته الإستراتيجية.

النفط عنصر أساسي في عملية توليد الطاقة ومع اعتماد المجتمع المتطور والصناعي على المحركات التي تعمل بالبنزين والمازوت وتطور وسائل النقل، ارتفعت نسبة استهلاك النفط. يمتاز النفط على باقي المواد الأولية الأخرى بتنوع مشتقاته ومنتجاته، حيث أصبح بديلا للمواد الأولية الأخرى كالخشب والفحم. والصناعات النفطية هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من 12 ألف سلعة، وتوظف مالا يقل عن 12مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية[1].

فنسبة إنتاج واستهلاك النفط تفوق بكثير نسبة إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة الأخرى حيث وصل استهلاكه سنة 1980م حوالي 60 مليون برميل يوميا (م ب/ي)،أي ما يعادل51% من إجمالي استهلاك العالمي للطاقة ووصل في 2008 إلى 84.5 م ب/ي أي 34.8% من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في العالم، وفي سنة 2012م حوالي 89.78 م ب/ي[2].

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي والتي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر. ازدادت أهمية النفط منذ إدخال السفن الحربية التي تشتغل بالوقود في بداية القرن العشرين، إذ أن الانتقال من الفحم الحجري إلى النفط قد زود السفن البريطانية بميزات هامة في السرعة والقدرة على التحمل، استطاعت القطع البحرية التي تعتمد على الفحم من التغلب على خصومها وخصوصا ألمانيا.

[1] محمد خنوش، **عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي 2000/1980**. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام. 2007/2006. ص 17.

[2] BP Statistical review of world energy June 2016

كما جاء خطاب "موريس هانكي" وزير الحرب في الحكومة البريطانية، عام 1918:"سيحتل النفط في الحرب القادمة مكانة الفحم في الحرب الحالية....والمصدر الوحيد والكبير الذي يمكن أن يخضع لسلطتنا هو نفط إيران والعراق....وهذا يعني أن السيطرة على هذين المصدرين يصبح هدفا عسكريا بريطانيا من الدرجة الأولى[1].

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت المعطيات الجيواستراتجية، مما أثر ذلك علي دور النفط حيث ازداد الطلب علي الاستهلاك في الأسواق العالمية. فبعدما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط نحو الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، أصبحت الإمدادات تتجه بشكل أكبر إلي الصين والهند فبين عامي 2000-2007م ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدل 9.4 مليون برميل[2] وسجل نحو 85% من ذلك النمو في الأسواق الناشئة فيرى بعض المحللين بأن السوق الصينية وحدها مسؤولة عن 40% من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ عام 2000م وارتفعت نسبة وارداتها النفطية بنسبة 3.5% عام 2005م وتفيد التنبؤات بأن الطلب الصيني على الخام سيتزايد سنويا بنسبة 12% حتى عام 2020م .

وقد تزايد استهلاك الهند للنفط مع تزايد معدلات نموها التي تراوحت نسبتها بين (8-9%) في بداية الألفينيات. فمن المتحمل أن يزداد طلبها عل النفط بمعدل 2.9% سنويا حتى عام 2030م.أما دول الاتحاد الأوروبي فإنها كانت تستورد في عام 2006م حوالي 70% من استهلاكها من النفط، وتشير التقديرات عل أن هذه النسبة يمكن أن تتصاعد إلي 90% بحلول عام 2020م. ويستهلك الاتحاد الأوروبي حوالي 15% من الاستهلاك العالمي للطاقة.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول وأكبر مستورد للطاقة في العالم وتقدر بنسبة 25%[3]. ففي مطلع القرن21م، ارتفع الطلب الأمريكي علي النفط متوازيا بارتفاع كبير في الطلب على قطاع النقل من 17.7م.ب/ي إلى 19.7م.ب/ي سنة 2000م. وفي عام 2001م ازدادت واردات أمريكا في الارتفاع فوصلت إلي استيراد 10.9م.ب/ي.

يعتبر النفط محرك أساسي للاقتصاد حيث يلعب دورا مهما في حركية وديناميكية النظام الاقتصادي العالمي والنفوذ السياسي، فالقوى الكبرى لا يمكنها تنفيذ أي سياسة داخلية كانت أم خارجية إلا إذا كانت إقتصادياتها الصناعية مدعمة بموارد كافية من النفط، هذا ما زاد من أهمية النفط وموقعه الإستراتيجي في السياسات الكبرى.

[1]- د. يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق، ص 125.

[2] Ibid.

[3] BP Statistical review of world energy June 2016.

تستمر أهمية النفط في الوقت الراهن بوصفه مادة حيوية للطاقة وأصبحت الحاجة ضرورية إليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات الدول الكبرى مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي. وأخذت هذه الدول تتنافس في الحصول عليه بشتى الطرق وإن إقتضت الضرورة الدخول في الحرب بهدف تأمين إمداداتها.

يعتبر النفط بمثابة أم الطاقات والعصب الرئيسي للصناعات الحديثة والإقتصاد المعاصر، وفي الوقت الراهن لا يعتبر النفط ثروة فقط بل هو كذلك مورد استراتيجي يتمتع بأبعاد سياسية وله إنعكاسات على أمن وإستقرار الدول.

مميزات النفط:

كان الفحم قبل الحقبة التجارية للنفط هو المصدر الأول الأساسي للطاقة على المستوى العالمي، وقد ظل كذلك منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر إلى أن جاء النفط ليحتل مكانته في النصف الأول للقرن العشرين، وذلك لان النفط يتميز عن الفحم بالمميزات التالية:

- قوة النفط الحرارية نسبيا عما في الفحم الحجري، حيث ان طنا واحدا من النفط الخام يعادل (1.5) طن من الفحم الحجري.
- سهولة نقل النفط لطبيعته السائلة.
- تبرز للنفط جملة من مشتقات نفطية، إضافة إلى اشتراك في صناعات كثيرة من أهمها البتروكيماويات والأسمدة، أما الفحم الحجري فهو ذو إسهامات محدودة إلى جانب استخدامه كوقود صلب.[1]

الشكل رقم 01

خريطة استهلاك الدول للنفط 2015م/ طن.2016

[1]- نوان الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية، بن غازي ليبيا، 2000، ص، ص17، 18

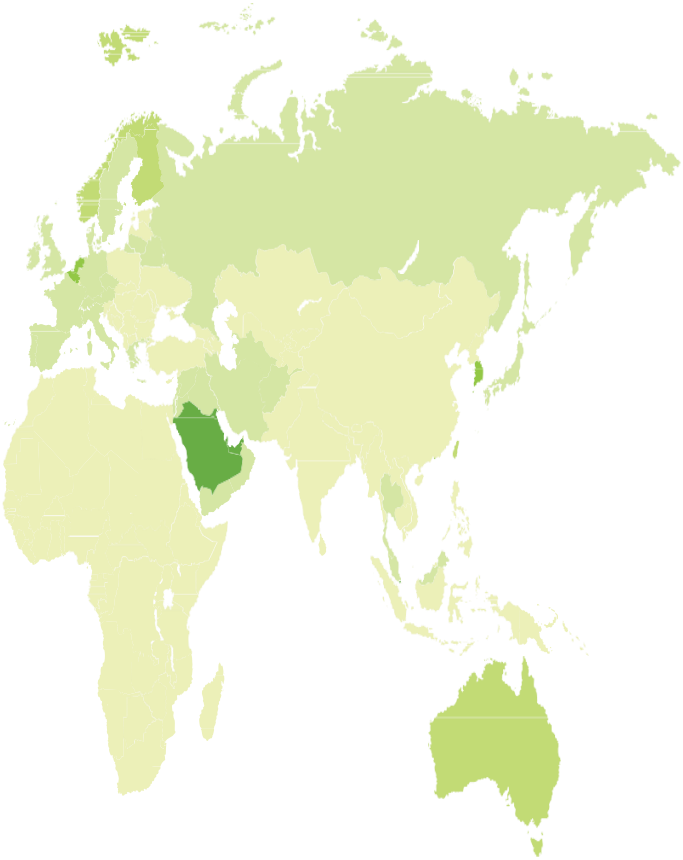

المطلب الثالث: تاريخ النفط وتطوره.

وجد واستخدم النفط مند القدم في منطقة الشرق الأوسط لبناء الطرق والعلاج الطبي لكن هذا الاستخدام ظل على نطاق ضيق لان النفط المستخدم كان نفطا متسربا إلى سطح الأرض من غير حفر وتنقيب. فالبداية الفعلية للدور الحديث لهذا المورد تعود إلى منتصف القرن 19م عندما بدأت بعض التجارب في الولايات المتحدة الأمريكية لتصفية النفط والاستفادة منه في الإضاءة. وقد كان "اذوين ديريك" هو أول من استخدم وسيلة الحفر للاستخراج النفط من مخزونه الصخري. وكان ذلك في "بنسلفانيا" بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1859م. وهي الوسيلة التي طورت لاحقا وأصبحت تستخدم في حفر آبار النفط. كما أن "ديريك" كان أول من قام بشحن النفط في براميل خشبية لتنقل عبر البحر. ومن هنا جاء مصطلح برميل النفط. و في عام 1861م وجدت أول مصفاة لتكرير النفط.

ثم بدأ نقل النفط من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بريطانيا، وفي عام 1865م تم مد أول خط أنابيب لنقل النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بطاقة يومية تصل إلى 100 برميل.

كان "جون روكفلر" (1839-1937). من أول الرواد الذين فهموا الطبيعة الخاصة لسلعة النفط فمن اجل تصنيع هذه المادة أسس شركة "ستندارد أويل" عام 1870م[1]. لقد كانت الهيمنة في السوق النفط تعود إلى سبع (07) من اكبر شركات البترول العملاقة والتي درج على تسميتها "الشقيقات السبع"

إن سيطرة هذه الشركات على سوق النفط وتحكمها بالأسعار وتراجع عوائد البلدان المنتجة أدى إلى إشاعة أجواء من الاستياء لدى شعوب هذه البلدان الأخيرة والضغط على حكومتها لتأميم شركات النفط الأجنبية.

فانتقلت السيطرة على النفط من هذه الشركات إلى الدول المنتجة بحيث قامت بتأسيس منظمة أوبك عام 1960م وتمكنت هذه الدول في المشاركة في ملكية الشركات الأجنبية العاملة في المجال النفطي.

استطاعت البلدان العربية المنتجة للنفط من استخدام النفط كسلاح سياسي في حرب 1973م حيث قرر وزراء النفط العرب حفظ إنتاج النفط بنسبة تبلغ 5% شهريا وقطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة وهولندا بسبب موقف حكوماتها المنحازة والمساندة لإسرائيل.

تطور صناعة النفط في أفريقيا.

لقد أصبحت صناعة النفط تلعب دورا مهما في السياسة الدولية و في الصراع بين الدول الكبرى حول اقتسام المناطق التي تتوفر على إمكانيات الاستغلال النفطي وتسويق المنتجات النفطية للشركات العالمية. فبدأت الدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا تنقب على هذا المورد في مستعمراتها. يعتبر عقدي الخمسينيات والستينيات الماضية من أفضل العقود في مجال الاكتشافات النفطية.

ففي غرب إفريقيا نجد نيجيريا والتي تعتبر أقوى المنتجين في المنطقة أين تحتكر الشركات السبع العالمية الاستثمار النفطي، كما توجد شركات أجنبية أخرى تعمل من خلال مشاريع مشتركة مع مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية.

يرجع أول اكتشاف نفطي في نيجيريا إلى سنة 1957م في "أولوبيري" وفي سنة 1958م تم تصدير أول شحنة نفط. وفي سنة 1960م تم إعلان استقلال البلاد وبعد عشرة سنوات تجاوز الإنتاج مليون برميل يوميا وتضاعف سنة 1973م. وأنشئت "مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية" سنة1977م[2].

---

[1]- د. يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق. ص55.

[2]- محمد علي حلاوي، **"معجم الأقطار المنتجة للبترول"**، أخبار النفط والصناعة (جانفي 1999)، ص، ص25،27.

كما نجد أول اكتشاف نفطي في الغابون سنة 1961م، وقدر الإنتاج خمسين ألف برميل يوميا وارتفع إلى 250 ألف برميل في منتصف السبعينيات. وكانت شركة "ألف" و"تشل" تهيمنان على عمليات التنقيب.

كما تعتبر أنغولا من أقوى المنتجين في القارة الإفريقية بعد اكتشاف حقل "جيراسول" سنة 1996م.

تطور أسعار النفط في السوق الدولية

عند إ جراء نظرة شمولية على أسعار النفط منذ الحرب العالمية الأولى نجد أن هنالك اختلافات وتقلبات شديدة حدثت في المفاهيم الأساسية لاقتصاد النفط، إذ تميز اقتصاد النفط المعاصر بالاحتكارات والتكتلات الدولية التي ظهرت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يتجاوز سعر البرميل من النفط قبل ذلك الدولار الواحد، وبعد ظهور أهمية هذه السلعة ودورها في توازن الاقتصاد العالمي، ظهرت الضغوط السياسية والاقتصادية للاقتراب من منابع النفط وفرض السيطرة عليها من خلال سياسة الأسعار والتحكم بالأسواق الدولية.

ظهرت هذه الاتجاهات بشكل واضح مع بدايات النصف الثاني للقرن العشرين وما زالت مستمرة حتى عصرنا الحالي، وقد سجلت فترة نهاية الخمسينيات مرحلة هامة في تزايد الوعي لدى الشعوب، لأهمية هذه السلعة وحماية الثروات النفطية الوطنية، لكونها سلعة قابلة للنفوذ والانتهاء، إذ يمكن أن ينضب الاحتياطي المتوفر إذا ما سيئ استخراجه بكميات كبيرة.

وبناءا على هذا بدأت دول العالم الثالث بإعادة حساباتها مع الشركات المنقبة والمستثمرة، ففي بداية الخمسينيات طرحت فكرة التقاسم بالأرباح وألغت مبدأ الاستثمار الأجنبي غير المحدود فحصلت على عوائد نفطية كبيرة وصلت إلى 50% في غالب الأحيان الشيء الذي ساعد بشكل ملحوظ على تنمية اقتصاديات هذه الدول كما حصل في السعودية وفنزويلا وإيران والكويت، إلا أن سعر النفط كان منخفضا جدا في العالم حيث لم يتجاوز سعر البرميل الواحد في أحسن الظروف 2.76 دولار.

إلا أن وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتنقيب عن النفط الخام، أجبرت الشركات النفطية الكبرى على كسر هذا الطوق وإقرار مبدأ زيادة أسعار النفط، فبدأت بزيادات طفيفة حتى وصل إلى مستوى 3 دولار للبرميل في عام 1954 وكان لهذه الزيادة انعكاس هام على التنمية الاقتصادية للدول المنتجة، مما أدى إلى التوجه لزيادة الإنتاج في دول الخليج ليصل إلى 120 مليون طن يوميا في عام 1955.

شكل هذا الإنتاج نسبة 20.4% من الإنتاج العالمي للنفط ، لكن ريعية هذه الزيادة لم تكن لصالح الدول المنتجة فقط، حيث كان الإنتاج يتم من خلال شركات أجنبية عملاقة تتقاسم الأرباح معها، ولقد حصلت الشركات النفطية الأميركية على الحصة الأكبر من إنتاج نفط

الشرق الأوسط حيث تم استغلال 59% من إنتاجها لصالح الشركات الأميركية، و 30% لصالح الشركات البريطانية و 6% لصالح الشركات الفرنسية و4% لصالح الشركات الهولندية.

لقد أدت هذه التطورات في الإنتاج والاستهلاك إلى زيادة التبادل التجاري بين الشركات العالمية والحكومات وذلك بهدف السيطرة على السوق العالمية للنفط والمحافظة على توازن الأسعار لصالح الدول المستهلكة.

إلا أن غلق قناة السويس في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ومنع إمدادات النفط من عدد من الدول الغربية، تسبب في حدوث تغييرات هامة في السوق الدولية، وكان له آثار مباشرة على أوضاع الأسواق النفطية وشعرت الدول المستوردة للنفط بالتهديد إثر انقطاع أو النقص في إمداد هذه السلعة على الأسواق، وانعكس ذلك مباشرة على أسعار النفط، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات مختلفة لتلبي احتياجات الدول والشركات المستهلكة له، فارتفع سعر البرميل الواحد في بداية عام 1957 إلى 3.25 دولار حيث بدأت كثير من الدول والشركات النفطية والمؤسسات الحكومية انتهاج سياسات جديدة مع دول الشرق الأوسط. نتج عن ذلك توقيع بعض الاتفاقيات التي تدعى باتفاقيات المشاركة أو المقاولة ، واعتبرت هذه الأنماط الجديدة من الاتفاقيات بديلا عن عقود الامتيازات السابقة.

نتيجة لذلك حصلت الدول المصدرة للنفط على ضمانات تم من خلالها السيطرة على مواردها الطبيعية، وازدادت نسبة عائداتها من النفط إلى أكثر من 57% من الإيرادات. وفي عام 1959 وبعد أن استقر الاقتصاد العالمي نسبيا، قامت بعض الدول والشركات الكبرى بالمناورة على الأسعار لكسب السوق، فقامت بتخفيض أسعار منتجاتها النفطية الشيء الذي كان له تأثير مباشر على السوق الدولية. وكان على رأس هذه الدول فنزويلا، التي أعلنت عن تخفيض سعر البرميل إلى 2.92 دولار بهدف رفع حصتها من العوائد النفطية، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الأسعار الدولية إلى 3.14 دولار للبرميل الواحد، وقد بررت شركات النفط الكبرى هذا التخفيض بزيادة الفائض من العرض في السوق النفطي العالمي قياسا بالمستوى المنخفض للطلب العالمي على النفط.

عندما وعيت الدول المصدرة باللعبة النفطية في تحديد سياسات الأسعار، وظهرت إلى الوجود ردود فعل الدول العربية تجاه هذه السياسات، دعت إلى مؤتمر قمة عربي لمواجهة الوضع واتخاذ مواقف موحدة.

تم انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة عام 1959 وأصدر جملة من القرارات لتوحيد المواقف والسياسات البترولية العربية وكان من أهم هذه القرارات ما يتعلق بأسعار النفط العربية. وجاءت هذه القرارات على شكل توصيات موجهة إلى الشركات العاملة في تزويد وتوزيع النفط العالمي، غير أن هذه الشركات تجاهلت نداء الأقطار العربية

واستمرت في تخفيض أسعار النفط لاستنزاف احتياطي النفط العربي وبعض الدول النامية فأقدمت على تخفيض جديد على أسعار النفط، وتكبدت اقتصاديات دول الشرق الأوسط خسائر فادحة من وراء ذلك. الشيء الذي حفز هذه الدول لاتخاذ إجراءات موحدة لمواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت غارقة في دراسة السوق الدولية وكيفية السيطرة عليه وإغراقه بالفائض من الطاقة الإنتاجية مما أدى إلى تضافر الجهود العربية وإنشاء منظمة (الأوبك) لمواجهة التحديات والتكتلات الدولية في هذا المضمار، وكان ذلك بتاريخ 14 سبتمبر 1960.

وقد تأسست منظمة الأوبك في عام 1960 وكان لانطلاقها آثار فعالة على العلاقات بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان الممثلة للشركات الكبرى المسيطرة على صناعة وتزويد وتوزيع النفط ومشتقاته فتحكمت في عمليات توزيع فائض الأرباح لصالح الدول المنتجة وتحكمت بكميات العرض ومن ثم بأسعار السوق، ويمكن القول أن الدول المنتجة وخلال فترة السبعينات، استطاعت تثبيت أسعار النفط بين (1.9 – 2.82) دولار للبرميل الواحد، وقد أدى ذلك إلى التحكم و السيطرة والرقابة على معدلات الإنتاج ومن ثم التحكم بالأسعار، حيث اقتضت المصلحة الاقتصادية للدول المنتجة، أن تعمل على استقرار الأسعار وإبقائها في مستويات مقبولة.

ولعل الثبات التقريبي للأسعار في سوق النفط الدولية هي من أهم ما تميز به عقد السبعينات، فقد شهد العالم فقدان سيطرة الشركات الكبرى على أسعار النفط، فلم يعد بإمكان هذه الشركات تغيير الأسعار بشكل انفرادي دون العودة إلى الدول المنتجة. ففي عام 1979 أعلنت منظمة الأوبك على زيادتين في نفس العام لأسعر النفط حيث بلغ مجموع هذه الزيادات 56% لوصل سعر البرميل إلى مستويات لم يسبق للنفط بلوغه.

المبحث الثاني: جيوسياسة النفط في إفريقيا.

تعتبر كل من الصين و الولايات المتحدة من أكبر الأقطاب استهلاكا للنفط في العالم، وفي ظل عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط، توجهت أنظارها إلى أفريقيا بغية تأمين احتياجاتها النفطية. بذلك دخلت أفريقيا في حسابات استراتيجيات القوى العظمى.

المطلب الأول: المعطيات النفطية في إفريقيا.

تحتل قارة إفريقيا موقعا مهما في خريطة الطاقة العالمية و يبلغ إجمالي احتياطي النفط الإفريقي حسب تقدير مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة حوالي 80 مليار

برميل[1]، ويشكل هذا الرقم 08% من إجمالي احتياطي النفط العالمي وهي تزود السوق العالمية بنحو 12% من الإمدادات.

الشكل رقم 02
توزيع احتياطي النفط في العالم.

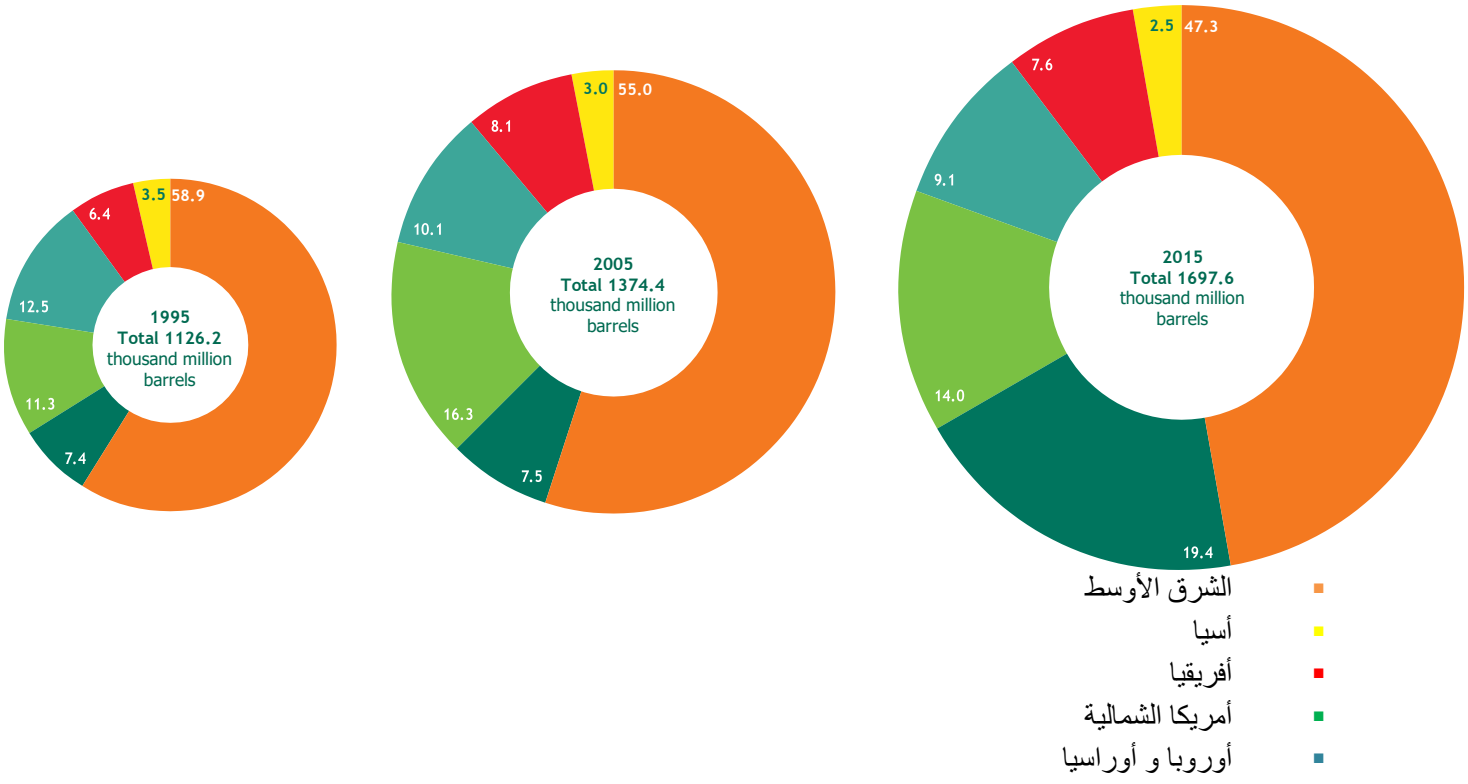

Source: bp statistical review june 2016

[1]- علي العطري، أهمية الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الصينية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007، ص59.

يتوزع إنتاج واحتياطي القارة الإفريقية على مناطق القارة المختلفة كالتالي:

أ- منطقة غرب أفريقيا:

وهي المنطقة الأهم في إنتاج النفط في أفريقيا، حيث تضم نيجيريا وهو المنتج الأول للنفط في أفريقيا، وهي عضو في منطقة الدول المنتجة للنفط "الأوبك" يبلغ احتياطها 2.7 مليون برميل[1]، بحجم إنتاج يومي لرفع القدرة الإنتاجية إلى سقف 4 ملايين برميل.

أما غينيا الاستوائية التي تمتلك الآن أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط، فهي تنتج حوالي 420 ألف برميل[2] من النفط يوميا بينما يصل احتياطها إلى نصف مليار برميل.

ب- منطقة شمال إفريقيا:

وهي تضم دولتين عضويتين في الأوبك وهما الجزائر وليبيا.

يقدر احتياطي المؤكد من النفط في الجزائر حوالي 12.3 مليار برميل حسب إحصائيات شركة BP[3]، والذي يعتبر رابع اكبر احتياطي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا وأنغولا، ويبلغ إنتاجها اليومي حوالي 1.3 مليون برميل خصوصا في حقول "حاسي مسعود" التي تحتوي لوحدها على ما يقارب 70% من الاحتياطات الكلية من النفط في الجزائر.

وتسيطر شركة سوناطراك على غالبية الاستثمار النفطي في الجزائر. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فتحتوي الجزائر على حوالي 161.7 مليار قدم مكعب من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي وتعتبر الثامنة على مستوى العالم ويعتبر حقل "حاسي الرمل" أكبر حقل للغاز الطبيعي في الجزائر حيث يقدر إنتاجه بحوالي ربع إجمالي إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي.

أما بالنسبة لليبيا، فيقدر احتياطها من النفط بحوالي 40 مليار برميل، وهي تنتج يوميا 1.6 مليون برميل.

ت- منطقة وسط إفريقيا:

وتضم التشاد التي تعتبر إحدى المناطق الطاقوية الجديدة في إفريقيا، والتي بدأت إنتاج أول برميل من النفط في جويلية 2003، من حوض دوبا في جنوب البلاد، وأشارت التقديرات إلى أن الانتاج اليومي في التشاد وصل خلال سنة 2006م إلى حوالي 225 ألف برميل وسوف يكون التصدير بواسطة خط الأنابيب التشادي الكاميروني، الذي يبلغ طوله

[1] BP Statistical review of world energy June 2016.
[2] BP Statistical review of world energy
[3] Ibid

1050 كيلومترا، لأن مرفأ "كريبي" الكاميروني هو المخرج لتصدير النفط التشادي إلى الخارج، من الساحل الأطلنطي وبالإضافة إلى ذلك فهناك الكونغو برازافيل التي يصل إنتاجها إلى 5 ألاف برميل يوميا، أما الكونغو الديمقراطية فلا يتعدى إنتاجها اليومي 22 ألف برميل لكن تصل احتياطاتها إلى نحو مليار ونصف المليار برميل حسب شركة BP.

أ- منطقة شرق أفريقيا:

وتضم السودان، الذي ارتفع إنتاجه من النفط الخام ارتفاعا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية. تنتج السودان حاليا نحو 500 ألف برميل يوميا. تتركز حقول النفط حاليا في وسط وجنوب السودان ومن المتوقع أن يصل النتاج من الاكتشافات النفطية الجديدة إلى 600 ألف برميل بينما تقدر احتياطاتها حاليا بحوالي 1025 مليار برميل.

ب- منطقة جنوب أفريقيا:

تضم هذه المنطقة دول انغولا، التي تعد ثاني اكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا. بلغ إنتاجها نحو 1.4 مليون برميل يوميا بحلول 2008م ويقدر احتياطها بـ 25 مليار برميل. تمتلك انغولا أيضا مجموعة حقول للغاز الطبيعي ويعتمد الاقتصاد الانغولي على قطاع النفط والغاز بنسبة 90% من المداخل الحكومية وتزود انغولا لوحدها الصين بما يقارب نصف استيرادها النفطي من إفريقيا، حسب إحصائيات البنك العالمي لسنة 2005م.

الشكل رقم 03

خريطة توزيع الموارد الطبيعية في أفريقية

Source :http://addis24.com/news/mapping-africas-natural-resources-overview-continents-main-natural-resources/

المطلب الثاني: أهم طرق الإمداد في أفريقيا.

إن توسط إفريقيا للقارات الثلاث أرويا، آسيا وأمريكا، وإطلالها على المحيط الأطلسي غربا، والمحيط الهادي شرقا والبحر المتوسط شمالا وتحكمها في كثير من المضايق والممرات البحرية, جعلها تتميز بمكانة مهمة لدى الأمم.

1. أهمية البحر المتوسط في تدفقات النفط:

تقدر مساحة البحر المتوسط بحوالي 3 مليون كلم2، وطوله 3700 كلم يمتد من مضيق جبل طارق إلى السواحل السورية، وانقسامه إلى حوضين يتصلان فيما بينهما من خلال مضيق صقلية، وعرضه 800 كلم، جعل من البحر المتوسط همزة وصل بين القارات الثلاث إفريقيا، أوروبا وآسيا، وهو سهل العبور والمراقبة، جبل طارق، البوسفور، قناة السويس، تعبر منه حوالي 6000 باخرة، منها 300 إلى 400 سفينة نفطية تؤمن مجمل الإمدادات لأوروبا، وحوالي ثلث الأسطول البحري العالمي يسلك مياه المتوسط، لذلك فهو نقطة محورية لأكبر الطرق البحرية.

الشكل رقم 04
خريطة تمثل البحر الأبيض المتوسط

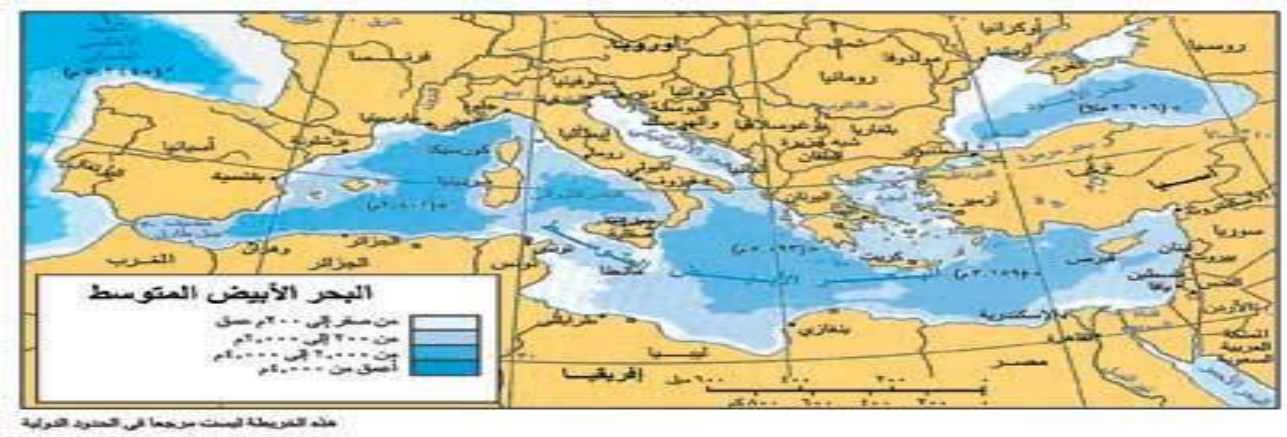

Source:http://www.moussou3a.educdz.com

1. مضيق جبل طارق:

أخذ المضيق هذا الاسم نسبة إلى جبل الذي يقع أقصى الطرف الشمالي الشرقي للمضيق، والجبل سمي بذلك نسبة إلى طارق بن زياد فاتح، وهو يربط بين جنوب إسبانيا وشمال غرب إفريقيا، ويصل بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي, وهو سهل العبور والمراقبة، حيث تعبره سنويا حوالي 9000 إلى 10000 باخرة، وثلث حركة الملاحة من ناقلات النفط المتوجهة لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (50م طن/سنة)، نظرا لطوله الذي لا يتعدى 60 كلم وعرضه الأدنى 12,5 كلم، وحاليا إدارته مقسمة بين المغرب الأقصى وإسبانيا وبريطانيا.

الشكل رقم 05

خريطة تمثل مضيق جبل طارق

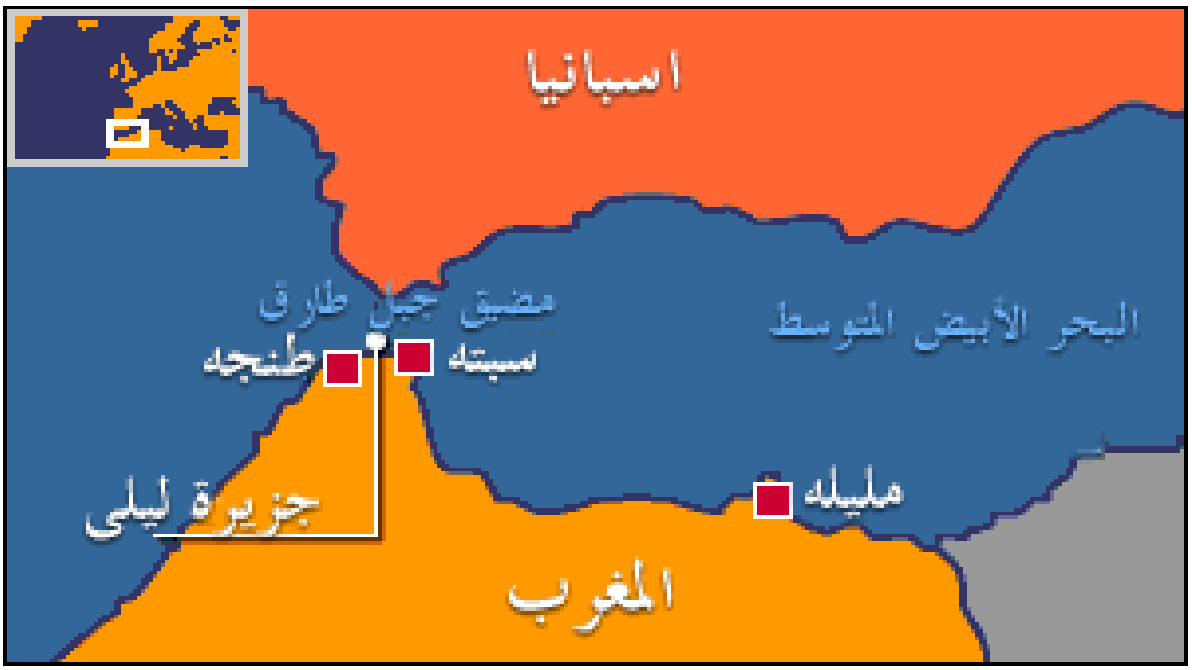

Source :http://www.ahlanas.com

3- قناة السويس:

هي ممر بحري بطول 193 كلم وعرض من 300 إلى 350 م، تقع غرب شبه جزيرة سيناء، من بورسعيد على البحر المتوسط إلى ميناء السويس على البحر الأحمر، تم افتتاحها عام 1869 ثم أممت في 26 جوان 1956، فوضعها الجغرافي يجعل منها أقصر الطرق البحرية واحد أكبر الطرق البحرية في العالم، فهي تقلص المسافة بين أسيا وأوروبا من 17 % إلى 67% من مكان الانطلاق، من خلال تفادي العبور على رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، وتوفر المسافة بين دول شمال القناة وجنوبها مما يؤدي إلى اقتصاد في الوقت والوقود وتكاليف الشحن، ووصل إجمالي السفن العابرة من القناة في 2008م حسب معلومات النقل البحري المصري إلى 21415 سفينة، وعدد سفن الحاويات 8156 سفينة، كما أن جل نفط الشرق الأوسط يعبر القناة ليصل إلى الموانئ الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، إذ في عام 2006 تم نقل حوالي 3.9 م ب/ي من النفط نحو الشمال من القناة ليصل إلى البحر المتوسط، ونفل 0.6 م ب /ي في الاتجاه المعاكس أي جنوب القناة إلى البحر الأحمر، هذا ما يؤكد الدول الكبير الذي تلعبه أيضا في نقل المحروقات.

الشكل رقم 06

خريطة تمثل قناة السويس

Source : https://www.sasapost.com/suez-canal-vs-panama-canal/

2. طريق الرجاء الصالح "الكاب":

هي من أهم الطرق وأكثرها استعمالا، وهي تبدأ من خليج عمان مرورا بقناة موزنبيق عابرة بذلك سواحل جنوب إفريقيا ثم رأس الرجاء الصالح "الكاب"، تنقسم بعدها إلى أجزاء تتجه كل واحدة نحو أوروبا، أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية، فهو عبارة عن مجموعة من

الطرق الإستراتيجية، تتقاطع في منطقة واحدة وهي سواحل جنوب إفريقيا، مثل الطريق الرابط بين بريطانيا والشرق الأقصى، الولايات المتحدة الأمريكية بالهند...

كما تعرف أيضا بطريق النفط لأنها تمثل الشريان الاقتصادي لغالبية الدول الصناعية، حيث يعبرها حوالي 155 مليون طن من النفط سنويا، بالإضافة إلى المواد الأولية الأخرى، كالنحاس، المغنيزيوم، الكوبالت والحديد، والمعادن الثمينة التي تسوق من إفريقيا نفسها.

وعلى الرغم من المنافسة التي خلقتها قناة السويس، إلا أن هذا لم يمنع من كثافة المواصلات بطريق رأس الرجاء الصالح خاصة السفن الضخمة الناقلة للبترول وهو ما لم تستطيع قناة السويس توفيره، كما أن هذه السفن التي تسلك طريق الكاب تستفيد من مجمل الخدمات التي توفرها الموانئ المخصصة لاستقبال هذه السفن، ويعتبر طريق امن خاصة أوقات الأزمات والحروب مقارنة بقناة السويس التي مثلا أغلقت بعد حرب ستة أيام سنة 1967 ولم يعد فتحها إلا في سنة 1975م.

الشكل رقم 07

خريطة تمثل طريق رأس الرجاء (الكاب)

Source : http ://www.rasheed-b.com/2009/02/02/pictures-somali-21st-century-pirates/

3. مضيق باب المندب:

يفصل بين قارتي آسيا في الشمال الشرقي (اليمن) وإفريقيا غربا (إريتريا وجيبوتي) ويربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، تقع في الجهة الشرقية من المضيق جزيرة بريم التابعة لليمن، تفصل المضيق إلى قانتين، الشرقية منها تعرف باسم "باب الاسكندر"، والغربية منها اسمها "دقة المايون"، والتي أقام فيها البريطانيون قديما محطة لتزويد سفنهم بالوقود (الفحم الحجري) عام 1857، وبقت جزء من مستعمرة عدن حتى الاستقلال عام 1967م.

ولم يكن لمضيق باب المندب أي أهمية تذكر إلا بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، وربط البحر الأحمر وما يليه بالبحر المتوسط، فتحول إلى واحد من أهم الطرق البحرية في العالم، وما زاد في أهميته هو عرضه الذي يبلغ 16 كلم وعمق يتراوح ما بين 100 إلى 200 متر، والذي يسمح بعبور شتى السفن والناقلات في محورين متعاكسين متباعدين، حيث يتحكم في النفط القادم من الخليج العربي إلى البحر الأحمر ثم قناة السويس اتجاه أوروبا وأمريكا أي اتجاه جنوب-شمال، أما شمال-جنوب فهو يمول أسيا بالنفط، ويمر فيه سنويا أكثر من 21000 قطعة بحرية بمعدل57 قطعة يوميا، وذات حمولة تقدر ب 3.5 مليون برميل من النفط الخام يوميا.

وهذا ما جعل هذا المضيق محل أطماع القوى الكبرى، حيث نظريا هو تحت سيطرة اليمن بفضل جزيرة بريم، إلا أن عدد القواعد العسكرية المنتشرة في المنطقة يبرز الصراع الخفي بين هذه القوى الكبرى، ففرنسا تملك قواعد عسكرية في جيبوتي منذ استقلالها عام 1977 إلى يومنا هذا، والولايات المتحدة الأمريكية أقامت أيضا قاعدة عسكرية في جيبوتي سنة 2002 بحجة مكافحة الإرهاب والقراصنة الصوماليين.

ولكن بقاء أهمية مضيق باب المندب مرتبط ببقاء قناة السويس ومضيق هرمز مفتوحين للملاحة البحرية.

الشكل رقم 08

خريطة تمثل مضيق باب المندب

Source : https://arabic.rt.com/photoline/

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للنفط في إفريقيا.

تجتذب إمكانيات إفريقيا النفطية اهتماما استثنائيا من شركات النفط في العالم. إن شركة "اكسون مبيل" على سبيل المثال قد نالت حقوق التنقيب في عدة مناطق امتياز كبيرة في عرض البحر والمناطق الشاطئية من أنغولا، التشاد، نيجيريا والكونغو برازافيل. وأشار مسؤولو اكسون موبيل، لدى الإعلان عن نيلها لهذه الحقوق، إلى أنهم يتوقعون أن يعثروا

على أماكن كبيرة جديدة. وعلق نائب رئيس الشركة (هاري لونغويل longwell harry) في عام 1999 بقوله "النظر إلى الاكتشافات التي قمنا بها حتى الآن في هذه المنطقة والإمكانيات الموجودة لأجل المزيد، نتوقع أن تمثل العمليات المستقبلية في إفريقيا قسما هاما من إنتاج اكسون على النطاق العالمي"[1].

إن استثمار الشركات النفطية العالمية في إفريقيا، يعود إلى تغيير نظرة القوى الكبرى في العالم نحو إفريقيا وبالأخص نحو أهمية الاحتياطي الإفريقي من النفط. لم تعد القارة الإفريقية مجرد ممون عند الضرورة يستنجد بها كلما شهدت منطقة الخليج أو المناطق الأخرى المنتجة للنفط في العالم تذبذبا في إنتاجها.

كما حدث أثناء حرب 1973 أو حرب الخليج الثانية، حيث كانت الصادرات الأفريقية تغطي العجز الذي كانت تشهده السوق العالمية من النفط. إنما التهافت الكبير الذي أصبح يدور حول قطاع النفط في أفريقيا من قبل القوى العالمية المتنافسة فيما بينها، يدل على حقيقة جديدة، هي أن النفط الأفريقي أصبح من خلال الاحتياطات الضخمة المكتشفة مؤخرا أحد أهم مصادر النفط في العالم.

بل لا يتردد البعض في الاعتقاد أن النفط الإفريقي قد يستمر طويلا في الوقت الذي تبدأ فيه احتياطات مناطق أخرى من العالم في النضوب. وعلى هذا الأساس يؤكد المعهد الفرنسي للنفط (IFP) أن أفريقيا أصبحت منطقة هامة لإنتاج النفط بإمكانها تلبية الحاجيات الطاقوية لثلاثة أسواق كبيرة: أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا.

زيادة لذلك فالنفط المنتج في أفريقيا الغربية، يتوفر على مميزات تجعله أكثر منافسة لغيره من العروض الأخرى في الميدان. كما تكمن أهمية النفط الإفريقي في ارتفاع إنتاج القارة الإفريقية من النفط بنسبة 43% خلال 10 سنوات بينما لا يتجاوز المعدل العالمي نسبة 16.5% نفس الشيء فيما يخص الصادرات الإفريقية بحوالي 35.5%.[2]

ويضاف إلى هذا أن الإنتاج الأفريقي هو في جزئه الأكبر إنتاج معد للتصدير، وأن معدل الاستهلاك الأفريقي من الطاقة وبرغم نموه المذهل، يقدر بنسبة 34% خلال العشرية الأخيرة بينما لا تتعدى هذه النسبة معدل 16% في باقي العالم، إلا انه يبقى ضعيفا في نفس الوقت، بحيث لا يتعدى 250 مليون طن وهو ما يمثل 3 مرات الاستهلاك الفرنسي من الطاقة[3].

[1]- خالد بقاص، **الصراع الدولي على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001، ص76.

[2] BP Statistical review of world energy june 2016.

[3] Ibid

كما برز أهمية النفط الأفريقي في تخطيط سياسة القوى العالمية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية فقد شرحت "سوزان راس" susane rice مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقية عام 1999م. "إننا قد غيرنا بشكل أساسي طريقة هيكلة الحكومة الأمريكية للتعامل مع أفريقيا. فمنذ زمن غير بعيد كانت أفريقيا هي المجال الحصري لمكتب قليل الموظفين في وزارة الخارجية الأمريكية، أما الآن فمن المفترض أن تكون وكالة حكومية تقوم ببناء على تنفيذ برامج جديدة تدعم سياسة الارتباط الشامل بأفريقيا"[1].

كما صرحت أيضا في نفس السنة أمام مجلس تبادل للشؤون العالمية "أن لنا مصالح استراتيجيه هامة في أفريقيا، إن أفريقيا هي المصدر لما يفوق على 16% من نفط المستورد" وقالت خلال العقد القادم يتوقع أن تتجاوز واردات النفط من إفريقيا تلك الواردات من الخليج".

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على أفريقيا كمصدر للمواد الطاقوية.

[1]- خالد بقاص، المرجع السابق، ص 78.

الفصل الثاني

محددات التنافس الصيني-الأمريكي وآلياته على نفط غرب إفريقيا

تمهيد:

لا تصنع السياسات والاستراتيجيات ولا يحدث الصراع والتنافس في فراغ، ولكنه يتشكل في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وجغرافية. ويلعب المجال والمنطقة دورا مهما في صناعة مثلما تلعب القضايا وثقلها أدوارا في تقرير تلك السياسات.ومن ثم فان الحديث عن التنافس الأمريكي الصيني يتأثر بتلك القضايا.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتجية لنفط غرب أفريقيا

تعتبر منطقة غرب أفريقيا أهم منطقة في إنتاج النفط الأفريقي.

المطلب لأول: تحديد المنطقة:

تتشكل بلدان غرب إفريقيا من خمسة عشر دولة وهي: البنين،بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبريا، مالي، النيجر، نيجريا، السنغال، سيراليون والطوغو.

تقع هذه الأراضي ما بين خطي 4^0- 16^0 شمال خط الاستواء وما بين خطي 13^0- 17^0 غرب خط غرينتش، وتحتها من الشمال الصحراء الكبرى، ومن الشرق الكامرون وبحيرة تشاد، ومن الجنوب خليج غينيا، و من الغرب المحيط الأطلسي.

هذه الدول هي الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، المعروفة اختصارا بالفرنسية (CEDEAO) وبالإنجليزية (ECOWAS). وتأسست هذه المنظمة عام 1975، وهدفها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء إلى جانب أهداف سياسية واقتصادية أخرى، و يوجد مقرها في نيجيريا.

يتميز تاريخ غرب إفريقيا قبل دخول الاستعمار بسيطرة الإمبراطوريات الكبرى في المنطقة مثل إمبراطورية مالي وسنغاي وغانا والهوسا وبينين.

لقد خضعت كل دول غرب إفريقيا ماعدا ليبريا للاستعمار الغربي، مما خلف أثارا على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأصبح تقسيم دول غرب إفريقيا ينتسب إلى المستعمر التي كانت خاضعة لها، فالدول التي خضعت للاستعمار الفرنسي كالسنغال، النيجر، غينيا، بوركينافاسو، ساحل العاج، البينين والطوغو هي فرانكفونية والدول التي خضعت للاستعمار الانجليزي كنيجيريا، سيروان، غامبيا وغانا هي انغلوفونية والدول التي خضعت للاستعمار البرتغالي كغينيا بيساو والرأس الخضر هي لوزوفونية.

ومن حيث التركيبة السكانية، فتضاعف عدد السكان ثلاث مرات على الأقل في الفترة الممتد ما بين 1960-2005 حيث مر عدد السكان من 78 مليون شخص إلى حوالي 260 مليون، ويتوقع أن يتجاوز عدد السكان 400 مليون شخص سنة 2025. فمثلا سيتنقل عدد سكان نيجيريا من 131 مليون نسمة عام 2005 إلى أكثر من 190 مليون نسمة.[1]

تتميز التركيبة السكانية لبلدان غرب إفريقيا،بالتعقيد الكبير على المستوى الاثني، إذ تتكون جل هذه الدول من عرقيات مختلفة.

كما نجد نسبة الأمية مرتفعة في جميع بلدان المنطقة إضافة إلى انتشار عدة أمراض كنقص المناعة المكتسبة والملاريا مما سيعرقل كل تنمية ممكنة في المنطقة، (هذا ما يزيد المخاطر السياسية والاجتماعية على المنطقة).

فرغم من المنتجات الطاقوية والمعدنية التي تنتجها المنطقة إلا أن الفقر يسيطر على أكثر من نصف سكان هذه الدول، إذ تعجز نسبة كبيرة من السكان على توفير لقمة العيش لذلك فان كل الظواهر التي تكون عادة مرتبطة بالفقر، كالجريمة والإرهاب والأمراض،

[1] Nicole Gnesotto et giovanni Grevi ; le monde en 2025 ; traduit par Beatrice Bocard (Alger : Edition Sedia 2008) p.28

ستتفاقم أكثر فأكثر في المنطقة خاصة مع ازدياد عدد السكان فرغم كل الجهود التي قد تبذلها الحكومات، إلا أن قضية التنمية الاقتصادية تبقى مصدرا لأغلب التهديدات.

الشكل رقم 09

خريطة تمثل بلدان منطقة غرب أفريقية

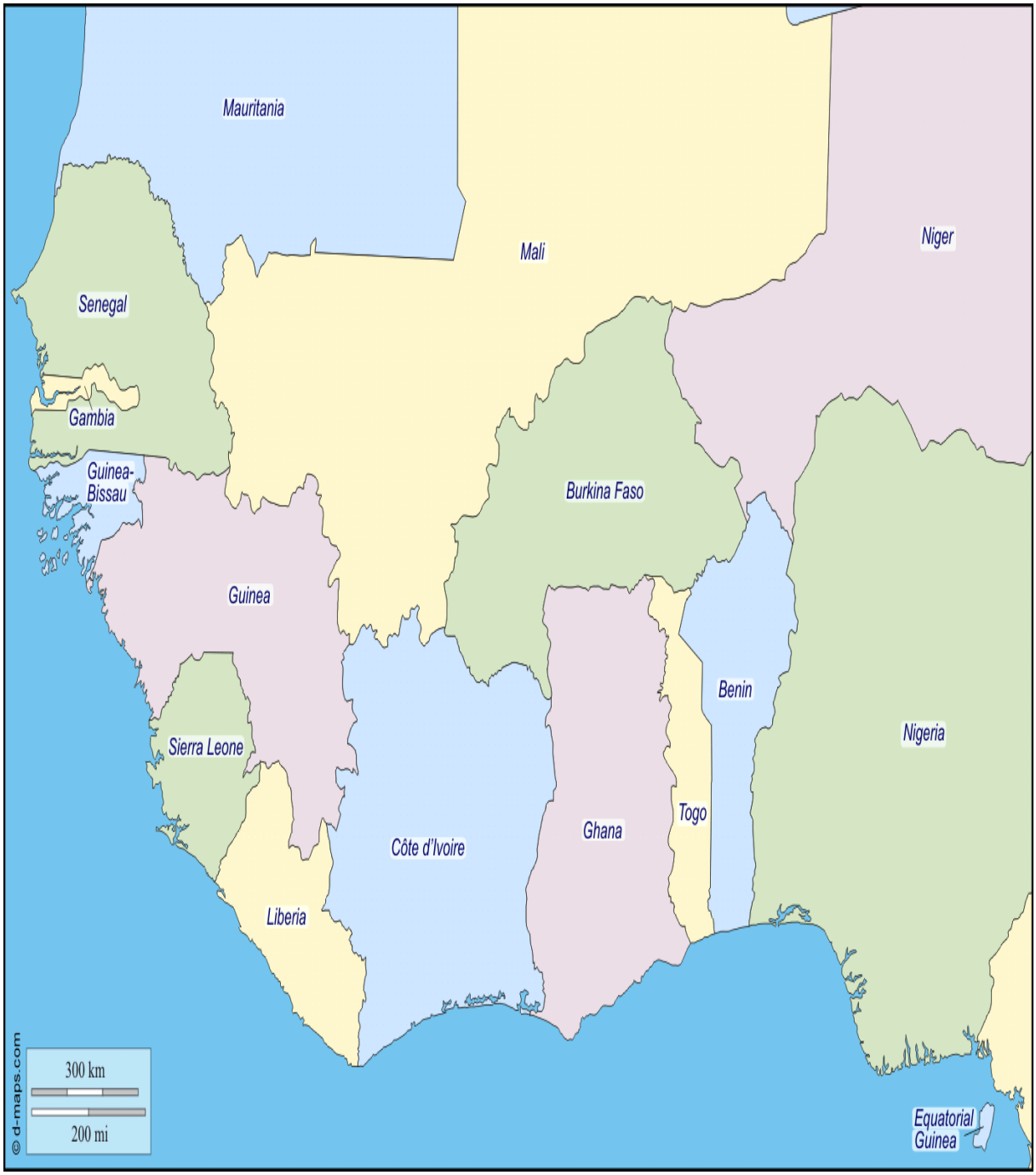

Source :http://d-maps.com/carte.php?num_car=36688&lang=fr

المطلب الثاني: الأهمية النفطية لمنطقة غرب أفريقيا.

عرفت منطقة غرب إفريقيا في السنوات الأخيرة اكبر الاكتشافات وخاصة بسواحل انغولا وغينيا الاستوائية، مع نسبة نجاح في الاكتشاف تفوق مرتين ما هو عليه في خليج المكسيك. ويقدر الخبراء احتياطات هذه المنطقة بـ 50 مليار برميل. هذه المعطيات تفسر بقاء هذه المنطقة محل أنظار وترقب الدول الكبرى حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. كما أن بعض الاستطلاعات تترقب أن تنتج منطقة الخليج غينيا في المستقبل القريب ما يفوق إنتاج المملكة العربية السعودية.

ويرى في هذا الإطار نائب مساعد كاتب الدولة للطاقة JOHN BRODMAN أن: "غرب إفريقيا هي مصدر للنفط الخام والخفيف ذو الأهمية الكبيرة بالنسبة للمصافي الأمريكية،وهو يمثل البديل للإنتاج بحر الشمال الذي بدا في النضوب"[1].

كما أن النفط المستخرج من هذه المنطقة حسب الخبراء هو ذو نوعية رفيعة، و قريبة من الأسواق النفطية في المحيط الأطلسي. هذا بالإضافة إلى تكلفة البرميل الواحد منه تتراوح ما بين 5 إلى 7 دولارات[2]، وهي نسبة تقل على المعدل العالمي الذي يتراوح ما بين 7 إلى 9 دولارات للبرميل الواحد. ويعود السبب في ذلك كما يؤكد "ريلوانو لقمان" RILWANN LOKMANE الأمين العام لمنظمة opep سابقا إلى أن النفط الخام المنتج في غرب إفريقيا، يتميز بخاصية مهمة وهي احتواؤه على نسبة ضعيفة من الكبريت مما يجعله أكثر صفاء وخفة ويجعل عملية استخراجه وتكريره اقل تكلفة من الذي ينتج في مناطق أخرى من العالم. كما أن كل ذلك يقلل من الوقت المستغرق في الانتاج، مما يشجع شركات النفط العالمية على الاستثمار في المنطقة[3].

كما أن نسبة نجاح حفر الآبار الاستكشافية في المياه العميقة تمثل 50% في خليج غينيا وغرب إفريقيا عامة مقابل 10% في بقية العالم،فان وقوع مناطق النتاج في عرض المحيط ترى فيه الوكالة الدولية للطاقة عامل أساسي في تناقص الخطر السياسي والذي تتخذ منه الشركات النفطية مقياسا لنجاح استثماراتها.بالإضافة إلى قربه الجغرافي من الأسواق العالمية خاصة الولايات المتحدة وأوروبا.

ويكتسب نفط خليج غينيا أهمية خاصة لعدة اعتبارات:

1) غزارة النتاج والاحتياطي في المنطقة بعد إضافة حقول جديدة.

[1]- فوزية قاسي، **الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي**، قراءات سياسية، العدد 19، مارس، 2014.
[2]- نفس المرجع.
[3]- فوزية قاسي، المرجع السابق.

2) الاعتبارات الاقتصادية لقرب سواحل المنطقة من الأسواق الأمريكية الشرقية،وتبلغ نصف المسافة بينها وبين الخليج العربي.
3) وقوع معظم الحقول الجديدة في المياه العميقة بما يوفر الحل المثالي للمشاكل الأمنية.
4) ارتفاع جودة الخام الإفريقي عن نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الخفيفة الخالية من الكبريت المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.
5) الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية، ففي الشرق الأوسط مثلا،تنتج الشركات الوطنية للنفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي.أما في خليج غينيا،فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفق الاتفاقيات.للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الإفريقية تحقق مع الشركات أرباح هائلة. مقارنة بمنطقة الخليج العربي-الفارسي- حيث تستغرق ناقلة النفط القادمة من الخليج الفارسي لستة أسابيع من اجل الوصول إلى الموانئ الأمريكية، بينما تتقلص هذه المدة إلى أسبوعين فقط عندما تكون الناقلة قادمة من غرب أفريقيا.

وانطلاقا من أن كلفة النقل هي متغير هام في تحديد سعر برميل النفط،فان ذلك يجعل من النفط الوارد من غرب أفريقيا اقل كلفة من ذلك الذي يتم استيراده من الشرق الأوسط مثلا. إن مجمل هذه الخصائص التي تتميز بها منطقة خليج غينيا هي محفزات لها وزنها في نظر الشركات التي تسعى إلى مضاعفة الاحتياطي ودعم مواقعها لمواجهة الطلب العالمي في العشريات القادمة. إلى جانب ذلك أثبتت الأوضاع العالمية المتقلبة خطورة الاعتماد على المنطقة بذاتها من أجل التزويد بالمواد الطاقوية، ومن ثم أصبح البحث عن مصادر جديدة للنفط يمثل أحد أولويات الدول الصناعية الكبيرة التي لم تعثر إلى حد اليوم على بديل جدي لمادة النفط، لإدارة عجلة اقتصادها.

كما برز أهمية النفط الأفريقي في تخطيط سياسة القوى العالمية وعلى رأسهم الولايات المتحدة فقد شرحت "سوزان راس susane rice "مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقية عام 1999م. "أننا قد غيرنا بشكل أساسي طريقة هيكلة الحكومة الأمريكية للتعامل مع إفريقيا. فمنذ زمن غير بعيد كانت إفريقيا هي المجال الحصري لمكتب قليل الموظفين في وزارة الخارجية الأمريكية،أما الآن فمن المفترض أن كان وكالة حكومية تقوم بناء القدرة على تنفيد برامج جديدة تدعم سياسة الارتباط الشامل بإفريقيا".

كما صرحت أيضا في نفس السنة أمام"مجلس سياتل للشؤون العالمية" إن لنا مصالح إستراتيجية هامة في أفريقيا. إن أفريقيا هي المصدر لما يفوق على 16% من النفط المستورد"، وقالت "خلال العقد القادم، يتوقع أن تتجاوز واردات النفط من أفريقيا تلك الواردات من الخليج".

المبحث الثاني: مظاهر التنافس وآلياته.

تنخرط كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منافسة شديدة قصد السيطرة على منابع النفط، حيث تسعى كل دولة إلى تبني سياسات تسمح لها الحفاظ على مكانتها الدولية. ففي هذا السياق أصبحت دول غرب أفريقيا تتمتع بوضع خاص في الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المطلب الأول: السياسة النفطية الأمريكية في غرب إفريقيا

أولا: المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة

يستند المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة إلى شقين احدهما داخلي والأخر خارجي: فعلى المستوى الداخلي ركزت الولايات المتحدة على بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات.حيث تمتلك اكبر مخزون استراتيجي يصل الى 727 مليون برميل. فالأزمة النفطية الأولى ألقت الضوء على أهمية هذا المخزون، فقام الرئيس فورد بالتوقيع على قانون سياسة المحافظة على الطاقة عام 1975م.

كما ركزت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستثمار في الطاقة النظيفة قصد خفض الاعتماد على الواردات من النفط والغاز الطبيعي عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محليا مثل الاثانول. فقد ركزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010م على أهمية الاستثمار الأمريكي الموجه لمجال الطاقة النظيفة، وضرورة توجيه مزيد من الاستثمار لهذا المجال في المستقبل لدوره في تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد من الخارج.

أما على المستوى الخارجي يستند الاقتراب الأمريكي في التحرك إلى عدة مبادئ وهي ضمان الاستقرار في الدول الرئيسية المنتجة للنفط،تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط وتنويع الواردات[1].

ففي فترة الرئيس "جورج بوش الابن"،قام بتشكيل فريق عمل سمي "البرنامج الوطني للطاقة والتنمية" ويشرف عليه نائبه "ديك تشيني"[2]. فكانت من نتائج التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفعت إنتاجها الوطني من البترول بنسبة 40% مقارنة بما كانت عليه في السابق.

قدم التقرير مجموعة من التوصيات أهمها استخدام كافة الطرق الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية وكل وسائل الشرعية و الغير الشرعية.العنيفة والسلمية أي استخدام كل الطرق للتقليل من التهديدات على امن النفط الأمريكي. ومن بين التوصيات التي قدمها التقرير هو البحث عن مصادر طاقة جديدة. من هنا برزت منطقة

[1]- د. خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص. 74.
[2]- د. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان امن الطاقة**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص.15.

غرب إفريقيا في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. كما أن التقرير أوصى بضرورة تسخير كل الإمكانيات المادية، البشرية، الداخلية منها والخارجية من أجل ضمان الإمدادات النفطية ومواجهة العراقيل الإدارية والاقتصادية والقانونية سواء المتعلقة بالإدارة الأمريكية أو بالدول المنتجة للنفط.

من هنا ثبتت علاقات سياسية قوية مع أهم دول غرب إفريقيا(نيجيريا وانغولا) والعمل على تعزيز الشروط من اجل توفير الجو المناسب لرأس المال العابر للحدود الوطنية خاصة المستثمر في القطاع النفطي.

ثانيا: السياسة النفطية الأمريكية في منطقة غرب إفريقيا.

تقوم السياسة الطاقوية الأمريكية في افريقية وخصوصا في المنطقة الغربية للقارة على مجموعة من القواعد و منها.

- تركيز قوي على التعاون العسكري في المنطقة وإنشاء هيكل قيادي موحد للمنطقة من أجل حماية الاستثمار الأمريكية، خاصة ما يتعلق بالتهديدات الإرهابية،ينفي عقد اتفاقيات ثنائية بشان قضايا الأمن الإقليمي.
- توسيع رأس المال المستثمر في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، مثل إنشاء خطوط الأنابيب.
- شطب ديون دول المنطقة من خلال تعزيز الشراكة الثنائية وتحفيز الدول على إصلاح السوق الحر وإصلاح قطاع الطاقة وإنشاء منطقة شبه إقليمية لحفظ المصالح المشتركة وتركز على اليقين من استمرارية الإمدادات النفطية، ضمان أمن الإمدادات، ضمان عدم حصول اختناقات وتجنبها وتحقيق مبدأ عدالة الأسعار.

تهدف السياسة الطاقة الأمريكية إلى خلق مناخ مناسب للاستثمار،حيث تدرك الولايات المتحدة الأمريكية المشاكل التي تواجهها في منطقة غرب إفريقيا خاصة مشاكل البنية التحتية.

إذ لا يمكن الاستثمار في دولة تفتقر لوسائل النقل والبنية التحتية كالطرق والجسور هذا يجعل عملية الاستثمار في القطاع النفطي صعبة وبالتالي على الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات لتجاوز المشكل وكذلك عليها استيراد النفط بنسب مرتفعة حتى تستطيع هذه الدول من خلال عائدات البترول أن تحسن بناها التحتية وتحقيق تنمية داخلية.

تقوم المبادرة التكميلية للأمن الإقليمي لتحقيق أمن الطاقة على:

1) تقنيات متقدمة لاستخراج النفط تهدف إلى زيادة استخراج كميات النفط للحفاظ على التنوع في العرض والاستفادة القصوى منه.
2) التعاون الإقليمي وخفض عبئ الديون من خلال مشاريع عبر الحدود،تنسيق السياسات مثل إنشاء شبكات الأنابيب لنقل البترول وتعزيز الاستقرار الإقليمي.
3) الخصخصة العقارية: أي خصخصة الأراضي والممتلكات كخطوة أساسية أمام تدفق الاستثمار وجذب رأس المال النفطي وتبني الحوار كشرط أساسي لتطوير التنقيب عن النفط.

تهدف السياسة النفطية الأمريكية أساسا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والحفاظ على التفوق العالمي من خلال ضمان استمرار تدفق النفط بأسعار رخيصة إلى الأسواق العالمية، يأتي هذا ضمن هذا التوجه رفض أي تخفيض للإنتاج بهدف رفع الأسعار،هذا ما يدفعها إلى إضعاف منظمة الأوبك بكل الطرق الممكنة من اجل التحكم في ميكانيزمات العملية النفطية العالمية بهدف فرض السيطرة الكاملة والمباشرة على منابع النفط العالمية.

ومن أجل تنفيذ سياستها النفطية في غرب إفريقيا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات.

ثالثا: أدوات تأمين الولايات المتحدة الأمريكيةلإمداداتها الطاقوية.

أ- الأدوات السياسية والدبلوماسية:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على ركائز سياسية لخلق بيئة أكثر استقرارا حفاظا على الإمدادات النفطية وتتمثل في تقليص الصراعات وتطوير عملية السلام والعمل على إدارة النزاعات دون حدوث تصعيد من الإطراف،مكافحة الإرهاب إذ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على منع الصراعات والتوترات بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

فتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على حفظ الاستقرار الإقليمي في منطقة غرب إفريقيا خوفا من بروز دولة فاشلة، التي تكون ملجأ للجماعات الإرهابية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء علاقات أوثق مع المجتمع المسلم. وحاولت جعل نيجيريا قاعدة لتحقيق التوازن والأمن الإقليمي لمواجهة التهديد المتنامي للجماعات الإرهابية في منطقة غرب إفريقيا.

ب- الأدوات الاقتصادية:

تتمثل الأدوات الاقتصادية الأمريكية اتجاه دول غرب إفريقيا في:

1) المساعدات الاقتصادية:

حيث تعد عنصرا أساسيا و ينظر إليها العديد من المحللين بأنها أداة أساسية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.فمنحت الولايات المتحدة الأمريكية قرض 90 مليون دولار

لتطوير حقول نفط جديدة في نيجيريا.فهذه المساعدات تهدف أساسا إلى خلق جو مناسب للمستثمر النفطي الأمريكي الذي يواجه مخاطر سياسية واقتصادية خاصة مع تفاشي الفساد والصراعات التي تشكل خطر تشكل خطر على منابع النفط.

هذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة مجموعة من البرامج والآليات لتحسين الوضع بغرض حماية الأمن النفطي بدخولها في شراكة اقتصادية وسياسية مع حكومات دول منطقة غرب إفريقيا.

2) تخفيض الديون الخارجية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الديون وزيادة المساعدات الاقتصادية إلى دول غرب إفريقيا وتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية و إذا وصلت نيجريا إلي اتفاق مع نادي باريس لشطب 60% من ديونها التي تقارب 30 مليار دولار حيث أكدت الإدارة الأمريكية أنداك على تخفيض عبأ الديون والتوسط لنيجيريا لدى مؤسسات الاقتراض والتعاون والعمل نحو التوصل إلي اتفاق لتحفيز التجارة والاستثمار ين البلدين كما منحت لها 60 مليون دولار لمكافحة الايدز و 20 مليون دولار لمكافحة الملاريا.

3)الاستثمارات الاقتصادية:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على خلق شبكة علاقات اقتصادية تفاعلية ودائمة مع دول غرب إفريقيا حيث وردت إلى نيجيريا استثمارات بقيمة 4.5 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر 8.74% من إجمالي رأس المال الثابت مما يفسر انخفاض مستويات الاستثمار المحلي،يوجه معظم الاستثمار الأجنبي نحو قطاع الطاقة.

ج- الأدوات العسكرية والأمنية:

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين الوصول إلى النفط في غرب إفريقيا أدى إلى تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث كان القرار نابع من مخاوف جيوسياسة متعلقة بتواجد القرى الكبرى المنافسة في المنطقة وأيضا من مخاوف أمنية تكمن أساسا في تهديد مصادر النفط من قبل جماعات إرهابية أو متمردة.فالمصالح النفطية الأمريكية كانت دائما موقع حماية من القواعد والأحلاف العسكرية التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي عام 2007م تم إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا يطلق عليها "أفريكوم" بهدف حفظ المصالح النفطية الأمريكية وتحقيق الاستقرار وحل الصراعات ومكافحة الإرهاب من جهة ومن جهة أخرى محاصرة النفوذ الصيني بكل الطرق الممكنة.

المطلب الثاني: السياسة النفطية الصينية في غرب إفريقيا.

أولا: المفهوم الصيني لأمن الطاقة.

تتبنى الصين اقتراحا لأمن الطاقة يقوم على شقين[1]:

فالأول هو أمن العرض من خلال ضمان الدخول لموارد الطاقة عالميا، والمبدأ الأساسي هو التنوع والإستراتجية الأساسية هي التوجه للخارج، فالصين ترى أن قضية الطاقة قضية أمن قومي لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها وإنما لا بد من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق الطاقة العالمي والتعاون كبار الدول المنتجة للنفط من خلال مجموعة من الشركات النفط الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في مجال تأمين الدخول لمصادر الطاقة، أما الثاني فهو تطوير مجموعة من الإستراتجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الخدمات النفطية الخارجية على أمن الطاقة الصيني وبقاء مخزون إستراتيجي من النفط.

وقد تم تأكيد فكرة بناء المخزون الإستراتيجي في الخطة الخميسية العاشرة للصين (2001-2005) فتم تخزين حوالي 204 مليون برميل ليصبح كافيا لمدة 90 يوما".

ثانيا: السياسة النفطية الصينية في منطقة غرب إفريقيا.

إن النشاطات الصينية في منطقة غرب إفريقيا في السنوات الأخيرة هي غالبيتها موجهة لإشباع حاجة الصين المتنامية على تامين مصادر الطاقة، أصبحت الصين تلعب دورا نشيطا في المنطقة في المجالين الاقتصادي والسياسي، حيث أبرمت اتفاقات مع "نيجريا، تشاد أنجولا والغابون" في مجالي النفط والغاز ما جعل واردات الصين من النفط الإفريقي ترتفع إلى 25% من إجمالي واردتها سنة 2005،والذي بدوره أهل دول القارة لأن تصبح ثاني أكبر مصدر بالنفط للصين بعد منطقة الشرق الأوسط التي تمثل 45 % من إجمالي واردتها النفطية.

إن حوالي 25% من واردات الصين النفطية، تأتيها فقط من إفريقيا، وتقوم الإستراتيجية الصينية الرامية إلى جلب مصادر الطاقة من القارة على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون شروط سياسية مسبقة، يهدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غرب إفريقيا وتعزيز الروابط التجارية والثقافية معها، والمساعدة على تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول غرب إفريقيا، فقامت الصين بتأسيس منتدى التعاون الصين الإفريقي سنة 2000، وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي، تعميق التفاهم، زيادة التوافق وتشجيع التعاون المشترك، مجابهة التغيرات في البيئة الدولية، تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية والسعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض

[1]- د. خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص 126.

والتعاون وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث (03) سنوات، وبالتناوب على جميع دول الأعضاء، فتضاعفت حجم التجارة بين الجانب الصيني ودول غرب إفريقيا أربع (04) مرات خلال هذه الفترة، حيث تجاوز حجم التجارة بين الطرفين عشرة (10) مليار دولار عام 2000، ليصل إلى أربعين (40) مليار دولار عام 2006، لتصبح الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا الغربية بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن اهتمام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية، يفهم من زاوية سعي الصين للوصول إلى الأسواق العالمية، لتسويق منتجاتها الاقتصادية، لكن من وراء ذلك تسعى الصين من خلال استغلال نفوذها الاقتصادي إلى تحقيق الوصول إلى المزيد من مصادر رخيصة للطاقة المواد الخام لتحافظ على مستوى النمو في اقتصادها، وهو ما يتضح من كون أن دول غرب إفريقيا المنتجة للنفط مثل نيجريا أنجولا تعد من الشركاء التجاريين للصين.

إن أبرز الدول التي تستورد منها الصين النفط هي، أنغولا وتشاد، وتسعى الصين إلى اختراق خليج غينيا المعني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت في ضع موطئ قدم لها في أنجولا، نيجيريا، الغابون وغينيا الإستوائية.

ففي إطار علاقات الصين مع تشاد، تحصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في "نجامينا" كانت له علاقات دبلوماسية "بتايوان" غير أن المصالح الاقتصادية تعلوا على مبدأ الصين موحدة التي تتمسك به " بكين" وتضعه معيارا حاميا لعلاقاتها الدولية، ومن جهة أخرى تلجأ تشاد إلى الصين لتقوم بملء الفراغ الذي تركته الشركات الأمريكية، مثل الشركة النفطية الوطنية الصينية، وما يحي بذلك هو الإجراء الذي قامت به تشاد وقطعت بموجبه علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان، وهو ما يمهد الطريق إلى علاقات متنامية ببعدها النفطي بين بكين نجامينا، والتشاد احتياطي نفطي مؤكد في حدود تسعة مائة (900) مليون برميل وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وبلغ متوسط إنتاجها عام 2006 ألف (1000) برميل يوميا يذهب الجزء الأكبر منها للتصدير[2].

إن هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في منطقة غرب أفريقيا، جاء نتيجة استراتجية على عدة محاور، منها أن الصين تلعب دورا المورد للسلاح لمنطقة غرب إفريقيا بعد الرفض الأمريكي لتصدير الأسلحة للقارة، كما استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول عبر منتدى التعاون الصيني الإفريقي.

هذا ما يشير إلى عنصر صراع من نوع آخر بين أكبر دولتين مستهلكتين للطاقة (الصين والولايات المتحدة الأمريكية) لتأمين مواقع الإمدادات لصالحها.

---

[1]- علي العطري، مرجع سابق، ص103.

[2]Énergie information administration
http//www.eia.doe.gov/emeu/cabs/chad/cameroon/pjf.pdfvule 18/05/2017

ثالثا: أدوات تأمين الصين لإمداداتها الطاقوية.

من أجل تنفيذ سياستها النفطية ركزت الصين بالأساس على الأداة الاقتصادية، فالصين تدرك أن في ظل ما تعانيه دول القارة من مشكلات الفقر وغياب التنمية، فإن المساعدات التنموية تشكل المدخل الأنسب للتقرب لذلك الدول وقد طورت الصين إستراتجية ذات مسارين.

يتمثل المسار الأول في سعي لتوقيع اتفاقات خاصة بالاستكشاف والإنتاج في الدول مثل الجابون وغينيا الإستوائية وجمهورية الكونغو.

أما الثاني فيتمثل في تقديم مجموعة متكاملة من المساعدات، كما شاركت الصين أيضا في قوات حفظ الأمن بالأمم المتحدة في دول مثل ليبريا، بالإضافة إلى إلغاء ديون بعض الدول غرب إفريقيا التي بلغت أكثر من عشر (10) ملاين دولار وهناك من يرى أن الصين تتبع مسارا تقليديا سبق وأن أسسته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خلال تقديم اتفاقيات تجارية شاملة للدول الفقيرة ممزوجة مع المساعدات لكن الأمر لم يقتصر عند حد الاتفاقيات والمساعدات التنموية إذ وجدت الصين نفسها مضطرة للتخلي عن مبدأ أساسي من مبادئ سياستها الخارجية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول برز هذا بشكل واضح في حالة السودان كاستجابة للضغوط الدولية التي فرضت على الصين، فالصين تخلت عن هذا المبدأ خشية ألا يضر ذلك بسمعتها.

تعتبر الصين القوة الأكثر أهمية في أفريقيا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، حيث نجحت في اقامت علاقات مبنية على مصالح اقتصادية مع الدول الأفريقية، ويتمحور الشق الاقتصادي أساسا في المواد الأولية والموارد النفطية.

الفصل الثالث
تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على المنطقة

تمهيد

لقد تعرضت العديد من دول غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة، إلى هزات عنيفة على المستوى الداخلي، سواء تعلق الأمر بحروب أهلية أو حروب انفصالية صاحبها عنف مسلح من طرف بعض الجامعات. وتعتبر نيجريا في هذا الإطار من أكثر الدول عرضة لعدم الاستقرار، إذ تبقى منطقة دلتا نيجر تشهد صراعات كبيرة مع وجود حركة تمرد قوية فالمنطقة معروفة بغناها البترولي.

المبحث الأول: التداعيات السياسية والأمنية.

تشهد بلدان غرب أفريقيا وضع أمني متردي وتراجع في الاستقرار وارتفاع في درجات العنف. تواجه هذه الدول صراعات مرتبطة حول تقاسم العائدات النفطية بالإضافة إلى تنامي الشبكات الإجرامية التي تستثمر في عدم الاستقرار الداخلي.

المطلب الأول: الإرهاب وعدم الاستقرار في بلدان غرب أفريقيا

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل مبدأ الحرب على الإرهاب كأداة لتأمين مصادر الطاقة في العالم بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة فيقول مايكل كلير": إن تعويلنا

على الزيت (النفط) الإفريقي يقودنا إلى الزيادة المطردة لتورطنا العسكري في الشؤون الأمنية الإفريقية[1] .

فالكثير من الدول الأفريقية تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية يمكن أن تستعملها لمنع الانشقاقات السياسية فيها مثلما هو الشأن بالنسبة لنيجيريا التي تتلقى الدعم العسكري الأمريكي فتتجه الحكومة النيجيرية إلى تبني الخيار العسكري واللجوء الدائم إلى القوة والقمع لمواجهة العنف في المنطقة، هذا ما زاد الوضع تعقيدا وحول عنصر الاثنية إلى عنصر تعبئة وصبح الانتماء لاثني عاملا في تكوين وتنظيم الميليشيات مما غذت المزيد من العداء في منطقة دالتا النيجر" حيث تنتهج الحكومة النيجيرية السياسة القمعية لفرض السلم واعتماد الدولة على القوة كان نتيجة اعتمادها على مورد واحد يجعلها في كل وقت مهددة من القوى السلبية، فهي تفضل الخيار العسكري نظرا لغياب البدائل و لخيارات[2].

وكلما زاد هذا الدعم العسكري للدول النفطية الأفريقية بالخصوص الدول ذات الأغلبية المسلمة كنيجيريا وتشاد يكبر احتمال لجوء الأطراف المتنازعة إلى تبني مواقف معادية للولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية تحالفها مع الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة مما يتسبب في زيادة أعمال العنف والاضطرابات في هذه الدول.

إن تأزم الأوضاع في منطقة دلتا النيجر أدى إلى ظهور جماعات مسلحة تنتهج أسلوب العنف والقوة لتحقيق مطالبها من بينها "حركة من أجل تحرير دلتا النيجر" التي تأسست عام 2006[3].

تخوض الحركة المسلحة في دلتا النيجر الغنية بالنفط حربا تشمل السلطة المركزية والشركات النفطية الأجنبية العاملة في نيجيريا تنتهج الحركة أسلوب الاختطاف، القتل، الابتزاز وتفجير أنابيب النفط ورب المنشآت ولبنية التحتية النفطية لنيجيريا حيث ضربت منصات شركة شفرون وخلال سنة 2008 خسرت نيجيريا ما يقارب مليار دولار من عائدات النفط، إضافة إلى سقوط العديد من القتلى.

تعتبر الشركات النفطية الأجنبية طرفا مستهدفا في الهجمات المسلحة حيث" اتهم شعب ايجاو "الشركات النفطية الأجنبية بتوظيف قوات حكومية لحماية عمليتها وبالتالي فان شعب "ايجاو "يعتبر هذه الشركات عدو يجب استهدافها.

كما ساهمت الشركات النفطية الأجنبية في منطقة دلتا النيجر في انتشار الأسلحة خاصة بعد أن سمحت الحكومة النيجيرية للشركات النفطية باستيراد الأسلحة لحماية المنشآت النفطية وكذلك استخدمت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتوفير الأمن والتي تعمل غالبا في الدول

---

[1]- مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 275.

[2]- أمال وشنان، **النفط في العلاقات الامريكية النيجيرية 2001 – 2009**، مذكرة ماجيستر جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية 2013، ص98.

[3]- د. خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص257.

التي تمتلك موارد طبيعية[2] اذا وجدت الشركات الأمنية الخاصة في أفريقيا البيئة المناسبة للعمل خاصة مع تفشي العنف والصراعات داخل الدول.

ترتبط الشركات الأمنية الخاصة بعلاقات مع أنظمة سياسية أفريقية إذ يرى السيد أبو الخير أن الشركة النفطية همزة الوصل بين الأنظمة السياسية الأفريقية والشركات الأمنية الخاصة، يستعان بها في محاربة المتمردين وقمع الحركات الانفصالية وساهم هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة باستمرار حالات التوتر خدمة لمصالحه. أو بالتالي فهي تساعد على تقديم حلول مؤقتة فقط وفي بعض الأحيان تعقد الوضع أكثر.

كما ارتفعت نسبة انتشار الأسلحة في منطقة غرب أفريقيا نتيجة تزايد مبيعات الأسلحة الصينية، فالصين تعتبر أول ممول للجماعات المسلحة بالأسلحة الخفيفة التي مزقت القارة السمراء فقد قامت الصين بفتح ثلاث مصانع لتصنيع الأسلحة الخفيفة والذخيرة في كل من السودان وزمبابوي هذا وقد وقعت الصين اتفاقيات منح وتزويد بالعتاد العسكري كل من ناميبيا، أونغولا، بتسوانا، السودان، أرتريا، زامبيا وسيراليون.

كما تضافرت العلاقات بشكل معتبر مع كل من الكونغو و جزر القمر سنة 2005 أين قام قائد الأركان بزيارة بكين في 2005 لإمضاء اتفاقيات تكامل عسكرية وما وراء ذلك إلا محاولة الصين تعزيز نفوذها بهدف تامين مصادرها النفطية كما تواصل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين التعامل مع حكام مستبدين ومنتهكي حقوق الإنسان في الوقت التي تتمتع هذه الأنظمة التسلطية بمشروعية ضعيفة على المستوى الداخلي وذلك من أجل حماية مصالحها النفطية.

حالات عدم الاستقرار:

تعتبر صناعة النفط من أكثر الصناعات جذبا للصراع في منطقة غرب أفريقيا، حيث شاهدة نيجيريا العديد من الهجمات على الصناعة البترولية. ففي 2008 عرفة مدينة جوس سقوط حوالي 500 قتيل على إثر انتخابات محلية شاهدتها البلاد[1]، وتجدد الصراع العنيف بين السكان المحليين في سنة 2009 والتي أسفرت على عشرات القتلى و مئات النازحين والمشردين.

كما تعيش جمهورية غينيا حالة من عدم استقرار منذ موت الرئيس "لانساناكونتي" 2008، حيث قامة المؤسسة العسكرية باستيلاء على السلطة و أكدت المجموعة العسكرية إنها تسعى إلى تنظيم انتخابات في بداية2010. لكن تبقى احتمالات حدوث انقلابات أخرى حاضرة بقوة في الساحة الغينية[2]. ولقد قامة مظهرات سلمية كبيرة في العاصمة "كوناكري"، نظمتها الأحزاب السياسية ضد ترشيح قائد الانقلاب "موسى داديس كمارا" لنفسه في الانتخابات الرئاسية ومحاولة تثبيت العسكر لبقائهم في الحياة السياسية، لكن تم قمع هؤلاء

[1] International crisis groupe, **annuel report 2009** (Brussels: international crisis group, 2009), p.9.

[2] International crisis group, **Guinea: The transition has only just gegun** (Brussels/Dakar crisis group Africa briefing n°58,05 mars 2009)p,01.(www.crisisgroup.org).

المعارضين والمتظاهرين في الشوارع بواسطة قوات الجيش والشرطة والتي بالغت في استخدام القوة وتم إخماد الاحتجاجات بطريقة اقل ما يقال عنها إنها طريقة وحشية، حيث أوقعت أكثر من 157 قتيل وحوالي 1253 جريح واغتصبت النساء وتم اختطاف العديد من القيادات السياسية. وفي هذه الأثناء كان قد تم فرض حصار على بيع الأسلحة والسفر المجموعة العسكرية الحاكمة إلى الخارج، من طرف المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والاتحاد الإفريقي من اجل محاولة حل الأزمة.

بدأت جمهورية ساح العاج تخرج من مرحلة عدة الاستقرار بعد توقيع معاهدة الصلح بين رئيس "لوران غباغبو" وقوات المتمردين في "وغادوغو" العاصمة البوركيبانبية في مارس 2007، لكن خروج ساحل العاج من منطقة الخطر يسير بطريقة بطيئة وقد لاكتمل خاصة بعد تأجيل الانتخابات للعديد من المرات، والتطور الأخر الذي شاهده ساحل العاج هو تسليم المتمردين المناطق التي يسيطرون عليها إلى الحكومة المركزية من اجل تسهيل عملية الانتخابات. لكن بعد الاجتماع الاستشاري الدوري الذي تنص عليه اتفاقية وغادوغو الذي عقده الرئيس غباغبو وباقي المرشحين بالإضافة إلى الوسيط الرئيس "بليزكومباوري"، لم يستطيع هذا الاجتماع تحديد تاريخ محدد للانتخابات الرئيسية فتم توقيف العملية الانتخابية تماما خلصت بعد اكتشاف ما يسمى "عملية احتيال" قام بها رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

يبقى المشكل الكبير والذي يعد مصدر صراع في ساحل العاج هو تعريف المواطنة حيث أن كثير من سكان هذا البلد أصولهم من الدول المجاورة إضافة إلى سوء التنظيم الإدارة وعدم إدماج القوات المتمردة في أجهزة الأمن الرسمية، وعدم نزع أسلحة كافة المجموعات خارج الدولة.

المطلب الثاني: التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة.

إن السيطرة على الموارد الطبيعية عامة والنفط خاصة هي أحد الأسباب الرئيسية وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان في العالم، فالتواجد العسكري الأمريكي في منطقة غرب أفريقيا ما هو إلا مثال على ذلك. كما جاء على لسان ممثل اللجنة الفرعية لأفريقيا في مجلس النواب الأمريكي "إد روسEd Royce" أن أهمية إنتاج الولايات المتحدة من النفط في خليج غينيا يشير إلى ضرورة وضع استراتيجية لحماية هذا الإنتاج من الجماعات المسلحة[1]" مشيرا إلى أهمية دور الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وعلاقته بالقوات الأفريقية.

نظرا إلى الأوضاع التي عرفتها منطقة غرب أفريقيا من حالة عدم الاستقرار السياسي، الفقر والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت معرضة لتسلل الجماعات المسلحة. فاستجابت الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد المسلح الذي يهدد مرافق الطاقة الحيوية بمضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي 2002 و2005. بغية حماية احتياطات النفط الاستراتيجي في المنطقة بحيث باشرت الإدارة الأمريكية بـ"مبادرة بان- ساحل pan sahel

"militaire سنة 2002 والتي اتبعتها بـ "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء عام 2005[1].

وهي برامج سعت إلى تدريب قوات الأمن الأفريقية لحماية الحدود والقبض على المسلحين حيث قامت بتدريب القوات في مالي، موريتانيا، تشاد، النيجر، نيجيريا، غانا والسنغال. من ثم تسعى الإدارة الأمريكية إلى إقامة قواعد عسكرية لها في الدول الأفريقية التي تقع ضمن المناطق المهمة المنتجة للنفط فضلا عن توقيعها لاتفاقيات عسكرية مع عدة دول المنطقة من أجل استخدام مطاراتها[2].

كما أنه واستنادا إلى منطق مكافحة الجماعات المسلحة في المنطقة، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن إنشاء قيادة عسكرية خاصة بأفريقيا (أفريكوم AFRICOM) سنة 2000 وذلك توسيعا لسياستها الهادفة إلى تأمين صادرات النفط في المناطق التي تصبح ذات أهمية استراتيجية.

ويبقى التخوف الأساسي بالنسبة للدول الأفريقية هو احتمال التدخل العسكري الأمريكي المباشر في هذه الدول وأحداث التغيير فيها بالقوة وكذلك ارتفاع موجة الرفض والعداء للولايات المتحدة وخاصة قيادة الأفريكوم لهجمات الجماعات المسلحة المتزايد وجودها واتساعها في القارة الأفريقية خاصة في منطقة غرب أفريقيا.

أما الصين فتسعى للحضور عسكريا في أفريقيا عبر مشاركة قواتها في عمليات حفظ السلام الأممية وبالخصوص في المناطق التي تشهد نزاعات والتي تشكل في نفس الوقت أهمية استراتيجية بالنسبة لها بالنظر إلى تواجد المصالح النفطية مثل حالة السودان.

كما تركز الصين على التعاون العسكري من خلال التكوين العسكري للضباط الأفارقة والعمل على ضمان عدم تعرض المنشآت النفطية لهجمات المتمردين.

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية والبيئية.

لعب النفط دورا أساسيا في تراجع التنمية في دول غرب أفريقيا، بسبب الفساد المؤسسي وسوء الإدارة المالية وتميزت الصناعة النفطية بالعنف بين الدولة والشركات النفطية والمجتمعات المحلية.

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية.

[1]- أمال وشنان، المرجع السابق، ص.76.
[2]- أمال وشنان، المرجع السابق، ص.79.

إن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية في السنوات القليلة الماضية ساهمت في ارتياح الحالة المالية لمعظم الدول المنتجة للنفط، فتحصلت الدول الأفريقية على إرادات نفطية مطمئنة كما أن نتيجة لاهتمام الدول العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) للنفط الأفريقي استفادت معظم هذه الدول من المبادرات والمشاريع الاقتصادية والتنموية من استثمارات وتقديم مساعدات وزيادة حجم التجارة، حيث تجسد ذلك من خلال تدعيم الشراكة الاقتصادية بين أفريقيا وهذه الدول، مثل قانون النمو الفرص في أفريقيا الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية كآلية لتوسيع العلاقات بينها وبين الدول الأفريقية التي تريد أن تنضم إلى هذه الشراكة وقد تم تحقيق نتائج واضحة كزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العائدات النفطية لهذه الدول، بفضل تطوير تقنيات استخراج النفط والغاز من المياه العميقة خاصة في منطقة غرب أفريقيا.

أما بالنسبة للصين فبعدما نجحت في تحقيق تواجدها في العديد من الدول النفطية الأفريقية، كأنغولا ونيجيريا زادت حجم استثماراتها من خلال شركاتها النفطية الوطنية، كما ضاعفت الصين حجم مبادلاتها التجارية مع القارة الأفريقية حيث بلغت 200 مليار دولار عام 2004[1]واتخذت العديد من الإجراءات لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية كإلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الأفريقية الأقل نموا بالإضافة إلى تشكيل منتدى التعاون الصيني الأفريقي بهدف العمل على تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية.

فبذلك استفادت دول غرب أفريقيا من التنافس النفطي الصيني الأمريكي في المجال الاقتصادي والمالي، حيث تمكنت العديد من الدول الأفريقية المنتجة للنفط من تحقيق تقدم معتبر في عملية النمو، ففي أنغولا مثلا نسبة النمو فيها تقدر بـ 6,8 %، نيجيريا 5,5%، جمهورية الكونغو الديمقراطية 7,2 % وتشاد 8,9 % وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2012[2].

إلا أنه والرغم من هذه الأرقام الايجابية التي سجلتها دول غرب أفريقيا من حيث نسبة النمو، فاقتصادياتها تعاني عجزا هيكليا فالنمو لا يعني التنمية فهذه الدول تعاني من مشاكل التخلف، الفقر، الأمية وانتشار الأمراض كما أن أسعار النفط معرضة لتدبدب والاضطرابات في الأسواق كما هو الحال في الوقت الراهن فمع انهيار أسعار النفط أصبحت اقتصاديات هذه الدول غير قادرة على تحمل هذه الأزمة بحكم أنها هي نفسها تدور في فلك المداخل النفطية من خلال الدعم الذي تقدمه الحكومة لها، ما يعرض الكثير من هذه الدول إلى خطر عدم الاستقرار والاضطرابات الداخلية نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية فيها والتوزيع الغير عادل لريع النفط.

[1]- علي العطري، المرجع السابق، ص.118.

[2] La banque mondiale, croissance du PIB, http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY

كما أن الدول المتنافسة على النفط الأفريقي لم تتوفر لديها إرادة حقيقية في مساعدة الدول الأفريقية حتى تخرج من تخلفها وتدخل في مسار تنموي حقيقي مبني على شراكة حقيقية في إطار مبدأ رابح-رابح.

فبالرغم من كل المبادرات والمساعدات التنموية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، إلا أن ذلك لا يظهر أمام ما يمكن تسميته التكالب الاستعماري الجديد على نفط أفريقيا حيث لازالت هذه القوى تنهب خيرات أفريقيا عبر شركاتها المتعددة الجنسيات وتعتمد الحكومات الأفريقية على المال الأجنبي من أجل تطوير عملية التنمية في دولها، لكن هذه الأموال تشجع التبعية فبعد الدول الغربية أصبحت الصين تسيطر ماليا على اقتصاديات الدول الأفريقية.

في حين الدول التي تسعى حقيقة إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية عليها أن تعتمد على رأسمالها الوطني. كما أن تعاني اقتصاد القارة السمراء بتهديد جراء النفوذ الاستراتيجي الصيني حيث أصبحت الشركات الصينية تتغلغل في عمق الاقتصاد الأفريقي وتستثمر في بعض المنتجات التي كانت تختص فيها أفريقيا والتي تعتبر ركيزة الاقتصاد لدى القارة، فالبضائع الصينية تغزو الأسواق الأفريقية الأمر الذي أصبح يشكل تهديدا على مستقبل الصناعات الناشئة في الدول الأفريقية، فمثلا تزايد حجم الصادرات الصينية من المنتجات إلى أفريقيا قد أثر سلبا على الصناعات المحلية التي ليس لها القدرة التنافسية الكافية لمواجهة السلع الصينية الرخيصة الثمن، مما أدى إلى انخفاض التوظيف في قطاع الملابس في هذه الدول وغلق العديد من مصانع النسيج أبوابها ومن الآثار الاقتصادية للتواجد الصيني في أفريقيا هي المعاملات التجارية غير العادلة، فواردات الصين من أفريقيا هي عبارة عن مواد خام خاصة النفط ولكن صادراتها هي مواد مصنعة إضافة إلى تصدير اليد العاملة الصينية لأفريقيا حيث يقيم في القارة الأفريقية أكثر من مليون صيني يعملون في مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الشركات الصينية والتي تفرض 70 % من اليد العاملة الصينية في هذه المشاريع في جل الدول الأفريقية، كما أن حصول الصين على الموارد اللازمة للاستفادة من استمرار التنمية الصناعية سوف يمنع الصناعة الأفريقية من النمو، كما اتهمت الشركات الصينية التي تعمل في مجال استغلال الثروات كالتعدين والأخشاب قيامها بنشاطات غير شرعية ما يؤدي إلى حرمان السكان المحليين والحكومة من عائداتها القانونية، فمثلا كشفت حكومة الكونغو أن حوالي 75% من المعادن كالنحاس والكوبالت تصدر بطريقة غير مشروعة في السوق السوداء من خلال وسطاء وممولين صينيين حيث تهرب إلى الصين.

المرض الهولندي في دول غرب أفريقيا

إن معظم دول غرب أفريقيا تعاني من مشكلة" لعنة النفط "أو" المرض الهولندي" بالرغم من العائدات الكبيرة التي تتحصل عليها من استخراج النفط، حيث أصبح القطاع النفطي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه الدول فتشكل الصادرات النفطية غالبا أكثر من

90 % من مجمل الصادرات في هذه الدول[1]. في حين تستعمل المداخل الناجمة من هذه الصادرات في استراد السلع والخدمات من الخارج، في المقابل عدم قدرة السلع والخدمات الوطنية منافسة تلك السلع مما اضعف قطاعات الاقتصاد خارج المحروقات وتسبب في ارتفاع مستوى التضخم في هذه الدول، إضافة إلى أن المداخل النفطية ساهمت في زيادة الفساد والرشوة وسوء التسيير فيها، واستحواذ جماعات معينة في الحكم وقريبة من السلطة على هذه الثروة والمال.

ومن جهة أخرى دول غرب أفريقيا التي تتحصل على ربح ضخم من خلال استغلال النفط، يعاني الكثير منها من عجز في الميزانية ولديها مديونية خارجية كبيرة بسبب تذبذب أسعار النفط وغالبا ما يتدخل المسؤولين السياسيين في هذه الدول في مشاريع ضخمة نظرا لتفاؤلهم بزيادة المداخل النفطية أو يقومون باختلاس هذه الأموال لمصالحهم الشخصية، حيث أظهر كل من" فيلب لان" و "أرون تورنيل" إن الحكام يميلون إلى إعادة توزيع الربح المستخرج على جماعات نافذة بصفة متناسبة مع نمو الإيرادات بهدف البقاء في السلطة في ظرف يتميز بالتوترات وعدم المساواة.

إن اقتصاد الدول المصدرة للنفط هي مرتبطة بصفة مباشرة بعائدات النفط والتي تقتسمها الفواعل السياسية والاقتصادية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في استغلال الثروة. بينما لم تستفيد الشعوب من عائدات النفط فمثلا قد بلغت عائدات النفط المستخرجة في دلتا النيجر جنوب نيجيريا مئات مليارات الدولارات في السنوات الماضية ولم يستفيد سكان هذه المنطقة من تلك العائدات.

إن إنتاج نيجيريا من النفط يصل إلى 2 مليون ب/ي إلا أن 57% من الشعب يعيش بأقل من 1 دولار يوميا. ويمكن ملاحظة ظاهرة "لعنة البترول" في حالة الغابون التي كانت تعتبر من اكبر منتجي الموز قبل اكتشاف النفط فيها، إلا أن بعدما شرعت في إنتاج وتصدير النفط أصبحت دولة مستوردة للموز كما تستورد 96% من احتياجاتها الغذائية وبالرغم من الثروة النفطية فإن البطالة وصلت فيها إلى 40% وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن ثلثي السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم للفرد.

المطلب الثاني: التداعيات على البيئة.

يعتبر إنتاج النفط من الصناعات الاستخراجية شديدة التلويث للبيئة، فمصادر التلوث متنوعة، سواء كانت لحرق الغازات أو من النفايات السامة للتكرير ولكل ذلك الأثر المدمر على كافة أنواع النشاطات الاقتصادية مثل الزراعة، كذلك لها انعكاسات على النظام الصحي وتلوث المياه.

[1] Jean Marie Chevalier, **L'Afrique et le pétrole : entre malédictions des importations et des exportations**, Afrique contemporaine, n°216, avril 2005, p.58.

يعاني سكان منطقة غرب أفريقيا من التلوث البيئي وغالبا ما يكون سببا دافعا إلى أعمال العنف في المنطقة، فهناك من المجتمعات المحلية من انتهج العمل المسلح وتخريب الأنابيب وضرب المنشآت النفطية نتيجة الأضرار الناجمة عن استخراج النفط.

حيث يعود الاضطراب الأمني والسياسي والتدهور البيئي للدول المنتجة للنفط في المقام الأول إلى النشاط الاستخراجي.

لعبت الشركات النفطية دورا في تدهور النظام البيئي في منطقة غرب أفريقيا، فجل الدراسات كشفة عن أن الأنشطة ذات الصلة بالقطاع النفطي زادت من تفاقم التدهور البيئي والاقتصادي، فمثلا منطقة نيجيريا الغنية بالنفط تعاني من تلوث بيئي يعود أساس إلى النشاطات المكثفة لاستخراج النفط والذي تلازمه مجموعة من الأخطار البيئية كالتسرب النفطي، الانسكاب وحرق الغازات، إذ أن المناطق الغنية بالنفط في نيجريا هي أكثر المناطق تلوثا وفقرا.

أدى هذا الوضع إلى تحرك منظمات حقوق الإنسان ومنظمات البيئة، خاصة مع إسرار الشركات النفطية على عدم تخفيف الآثار البيئية للنشاط الاستخراجي وتجاهلها لكافة التأثيرات والانعكاسات المترتبة على نشاطاتها في منطقة غرب أفريقيا، إذ أن المشاكل البيئية في المنطقة أصبحت تهدد وجود السكان، هذا ما توصل إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي توصل إلى أن التدهور البيئي الناجم عن أخطاء بشرية تعود أساسا إلى الإهمال، مثل التسرب الناجم عن سوء الصيانة وقدم أنابيب النقل، حرق الغازات والنفايات السامة قصدا دون مراعاة الأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن صحي للسكان. حيث تقوم الشركات النفطية بتصريف النفايات النفطية في المياه والأراضي الزراعية مع علم الحكومات.

إن التلوث البيئي في منطقة غرب أفريقيا يؤكد فشل وعدم قدرة الحكومات على حماية المنطقة من التهديدات البيئية خاصة من قبل الشركات النفطية الأجنبية، إذ ينبغي على الحكومات أن تضع قضايا البيئة ضمن أولوياتها، من خلال القيام بمسح شامل تحدد فيه المناطق المتضررة مع دراسة الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه التهديدات وتفعيل نظام تقييم الأثر البيئي، وإلزام الشركات النفطية على اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة والممكنة لمنع التلوث وللحيلولة دون حدوث تسرب.

خلاصة واستنتاجات:

تناولت الدراسة موضوع التنافس على النفط الأفريقي، بحيث أن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتنافس فيما بينهما من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من المصادر النفطية في منطقة غرب أفريقيا، ويسعى كل طرف احتلال مكانة قوية و زيادة مناطق نفوذها بغية الصمود أمام القوى الأخرى المنافسة لها.

ولقد استخلصنا من هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- النفط هو المصدر الأساسي لتوليد الطاقة، وأصبحت الحاجة ضرورية إليه في ضوء استمرار نمو اقتصاديات الدول، رغم تطور تكنولوجيات الطاقات المتجددة.
- تحتل أفريقيا مكانة مهمة من حيث الإمكانات النفطية بعد الاكتشافات الجديدة، كما تحتوي أفريقيا على طرق امتدادات نفطية مهمة نظرا للمكانة الجيواستراتيجية التي تمتلكها.
- إن العامل النفطي هو السبب الرئيسي وراء الاهتمام الأمريكي بمنطقة غرب إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فتسعى الولايات المتحدة الأمريكية احتواء نشاطات المجموعات المسلحة والمنظمات الإرهابية التي تهدد مصالحها النفطية خاصة بعدما أصبحت منطقة أفريقيا الغربية مصلحة حيوية أمريكية، في ظل استراتيجية تنويع مصادر الإمداد وتقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي. فان الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد على غيرها في مفهومها لأمن الطاقة، حيث يشمل هذا المفهوم منع القوى المنافسة من الوصول إلى المصادر.
- إن امتلاك منطقة غرب إفريقيا لقدرات نفطية هائلة هو السبب الرئيسي في زيادة حدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، هذا ما كرس اعتماد حكومات الدول الإفريقية أكثر فأكثر على الرعي وعدم الاهتمام بالاستثمار خارج النفط، هذا ما أثر سلبا على الأوضاع الداخلية، حيث تسعى كل الدول الأجنبية إلى تطبيق السياسة التي تكفل لها مصالحها الوطنية دون مراعاة المصلحة الإفريقية، فتراوحت الإستراتيجيات بين عسكرية وتنموية، وهذا ما زاد من تراجع الاستقرار الداخلي وتأزم الوضع الأمني.
- إن الصين تعتمد أساسا على النفط الإفريقي خاصة في منطقة غرب أفريقيا وخليج غينيا على اعتبارها أنها اعتمدت على سياسة تنويع مصادر التزويد بالنفط، وذلك بعد أن كان الشرق الأوسط هو الممول الحصري للصين في مجال النفط، فأفريقيا أصبحت أهم منطقة تستهدفها الصين بما تقدمها المنطقة بامتيازات تتمثل في سهولة التأمين، انخفاض التكلفة وجودة النفط.
- إن قضية امتلاك الدولة للموارد قد يكون ميزة وقد يكون عيبا، توصلت الدراسة إلى أن امتلاك دول غرب أفريقيا للنفط كان له انعكاس سلبي على كافة المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وعلى كل المستويات سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية. فمن الناحية السياسية ساهم الرعي النفطي في الحفاظ على نظم دكتاتورية وأدى إلى انتشار الفساد على مستوى السلطة المركزية والحكومات المحلية والأخطر من ذلك هوى

تفشي ثقافة الفساد حتى لدى الأفراد. كما كان النفط عاملا مغذيا ومساهما في الصراعات ذات الطابع الاثني والديني والعرقي خاصة وأن هذه المجتمعات تتميز بالتعدد والتنوع.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية:

- الكتب:

1. يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015.
2. حسين عبد الحميد رشوان، **التنمية اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا** (الإسكندرية: مؤسسة سباب الجامعة،2009).
3. خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.
4. نوان الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية، بن غازي ليبيا، 2000.
5. مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

- المجلات والدوريات:

6. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان امن الطاقة**، مجلة العلوم السياسية، العدد43.
7. فوزية قاسي، **الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي**، قراءات سياسية، العدد19، مارس، 2014.
8. محمد علي حلاوي، **"معجم الأقطار المنتجة للبترول"**، أخبار النفط والصناعة (جانفي 1999).
9. بوكاري كندو، **دور النزاعات والحروب في إعاقة التنمية في أفريقيا**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: أفريقيا: الحاضر وآفاق المستقبل، (النيجر: الجامعة الإسلامية بالنيجر بالتعاون مع المركز العالمي بالدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وجامعة ناصر بليبيا) بتاريخ 10-2008/12/11

- المذكرات:

10. خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
11. محمد خنوش، **عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي 2000/1980**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006.

12. أمال وشنان، **النفط في العلاقات الأمريكية النيجيرية 2001– 2009**، مذكرة ماجيستر جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، 2013.
13. خالد بقاص، **الصراع الدولي على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001.
14. علي العطري، **أهمية الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الصينية**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

15. Nicole Gnesotto et giovanni Grevi; **le monde en 2025**; traduit par Beatrice Bocard (Alger: Edition Sedia 2008.
16. BP Statistical review of world energy June 2016.